مقاربات مفاهيمية وتعاريف عن الاستثمار الزراعي في الفكر الاقتصادي

أ.د. لؤي طه الملا حويش حنان محمد شكر الجبوري
الجامعة المستنصرية/ كلية التربية الأساسية

الملخص:

مما تقدم يتضح لنا ان التعرف على مضامين المفاهيم للمصطلحات الواردة بالبحث أو موضوع البحث تعطي تصورا واضحا عن الطريقة اليسيرة للتعرف على المصطلحات التي تحرص الشريعة الإسلامية على استثمار الأموال وتنميتها اذا كان ذلك يتفق واحكامها وقد تقدم ذكر بعض الأدلة من القرآن والسنة وافعال الخلفاء الراشدين والتي تؤكد ذلك. وهذا الحرص والاهتمام الذي أولته الشريعة لاستثمار المال لم يأت عبثاً ومن دون تخطيط سابق، بل ان هناك أهدافاً مادية لاشباع حاجات الإنسان في مختلف المجالات، وتحقيق الرفاهية لهُ، فضلاً عن اشباع الحاجات الروحية وهو بهذا يختلف في اهدافه عن النظام الاقتصادي الوضعي الذي يتركز الأهتمام فيه على اشباع الحاجات المادية من دون النظر الى الروحية وهذا بيان لأهداف الاستثمار في الإسلام

تبرز اهمية الزراعة في الإسلام من عنايته بها ورعايته الكبيرة لها باعتبارها المصدر الرئيس لقوت الإنسان لأجل بقائه فضلاً عن ما كان يصطاده من حيوانات للغاية نفسها. والزراعة من المهن القديمة قدم الإنسان نفسه ففضلاً عن انها المصدر الهام للغذاء فقد اعتمد عليها الإنسان لامداد الصناعات ببعض المواد الاولية اللازمة لها بهدف انتاج سلع لا تستهلك مباشرة وانما لتباع في الاسواق وتستبدل بانتاج اخر من انتاج المصانع يغطي حاجات اخرى للإنسان واصبح الفلاح يعيش حياة اقتصادية مؤسسة على سياسة التسويق ومرتبطة بالتبادل التجاري بعد ان كانت تمتاز بالبساطة[1]. ومما يؤكد أهميتها نزول عدد من الآيات القرآنية التي تحدثت عن الزراعة بالفاظ متعددة فضلاً عن الاحاديث النبوية التي تحدثت عنها وحثت على العمل فيها هذا كما اهتم الخلفاء والعلماء المسلمين بها.

يعرف الاستثمار بأنه تيار من الانفاق على الجديد من السلع الرأسمالية الثابتة مثل (المصانع ، الآلات ، الطرق ، المنازل) أو الإضافة للمخزون مثل (المواد الأولية أو السلع الوسيطة أو السلع النهائية) خلال مدة زمنية معينة .

وبالمفهوم الماركسي فان الاستثمار هو ذلك الجزء المتراكم من الدخل القومي الذي ينتج لكنه لايستهلك خلال السنة المعينة .

ان ما سبق من مفاهيم الاستثمار اقتصرت على المفهوم المادي له فقط ، والمناسب هنا ان نضيف ان الاستثمار ليس تراكما ماديا فحسب بل هو القدرة على انتاج هذا التراكم، وهو ما يتأتى بالاستثمار في رأس المال البشري والفكري الذي اصبح العامل المهيمن في عمليات الإنتاج .

مقدمة:

مفهوم الاستثمار من وجهة نظر الاقتصادي الإسلامي وبيان أهم المعايير والضوابط التي توجه سلوك المستثمر الإسلامي والتي تؤكد حقيقة أن الإسلام لا يفصل بين مفهوم الاستثمار وعالم القيم والمبادئ وذلك حتى تتحقق مقاصد الشارع الحكيم من عملية الاستثمار وبالتالي تحقيق الرفاهية الشاملة للفرد والجماعة وتحقيق النمو والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي وهو مالا يتوافر في المذهبيات الاقتصادية الوضعية والتي قامت على أساس الفصل .

وتتمثل مشكلة الدراسة في تجذر الأزمات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن إهمال المذهبيات الاقتصادية الوضعية لدور الأخلاق والقيم في عملية الاستثمار الأمر الذي فاقم من تلك المشكلات وأهم تلك المشكلات تأجج نار الصراع الطبقي الناشئ عن تركز الثروة وما نشأ عنه من أمراض اجتماعية واقتصادية خطيرة. ولعل ما نراه في أسواق الأسهم.

وتهدف هذه الدراسة إلى معرفة دور القيم والأخلاق في توجيه سلوك المستثمر المسلم بمعنى آخر التعرف على أهم المعايير والضوابط التي توجه الاستثمار من وجهة نظر المذهب الاقتصادي الإسلامي ومدى تحقيق هذه المعايير لمقاصد التشريع الإسلامي التي تعتبر أساساً أن هناك علاقة وثيقة بين تحقيق الرفاهية الشاملة للفرد.

الاستثمار في اللغة مشتق من الثمر ويقال استثمر المال أي طلب ثمر المال أي نماؤه ونتاجه.

ولقد تعددت أراء الفقهاء القدامى في بيان مفهوم الاستثمار فقد استعملوا مصطلحات: النماء والإستنماء والتنمية. ومن استعراض آراء الفقهاء المتعددة استخلص د.قطب سانو تعريف فقهي لمفهوم الاستثمار بأنه: طلب تحصيل نماء المال المملوك شرعاً وذلك بالطرق الشرعية المعتبرة من مضاربة ومرابحة ومشاركة وغيرها.

وقبل أن نبين مفهوم الاستثمار في ضوء المذهب الاقتصادي الإسلامي نرى انه لابد من معرفة مفهوم الاستثمار في الاقتصاد الوضعي حتى يتسنى لنا أن ندرك الفرق بين مفهوم الاستثمار في المذهب الاقتصادي الإسلامي والاستثمار في ارتباط مالي بهدف تحقيق مكاسب يتوقع الحصول عليها على مدى فترة طويلة في المستقبل.

ونلاحظ كثير من التعاريف التي تناولت مفهوم الاستثمار في ضوء المذهب الاقتصادي الوضعي أنها تهمل البعد الاجتماعي في تعرضها لمفهوم الاستثمار والتركيز فقط على البعد الاقتصادي المجرد. إلا أن مفهوم الاستثمار في ضوء المذهب الاقتصادي الإسلامي محكوم بضوابط ومعايير اجتماعية لايمكن فصلها عن الضوابط الاقتصادية الأخرى إذ يعرف الاستثمار بأنه : توظيف الفرد أو الجماعة للمال الزائد عن الحاجة الضرورية بشكل مباشر أو غير مباشر في نشاط اقتصادي لا يتعارض مع مبادئ الشرع ومقاصده العامة وذلك بغية الحصول على عائد منه يستعين به ذلك الفرد

المبحث الأول

الاستثمار الزراعي في الفكر الاقتصادي الإسلامي

1. 1 الاستثمار لغةً واصطلاحاً

1. 1. 1 الاستثمار لغةً :

هو طلب الثمر ، يقال أثمر الشجر إذا خرج ثمرهُ وثمر مالهُ: نماهُ ثمر الله مالك ، أي كثرة والثمر أنواع المال، وثمر الشجر وأثمر، صار فيه الثمر ، وقال أبو حنيفة: أرض ثميرة: كثيرة الثمر والمثمر الذي بلغ أن يُجنى [1] .

واثمر الشيء: أتى بنتيجة واستثمر المال ثمره وثمار المال: ما ينتجهُ في أوقات دورية[2] .

والثميرة من الأرض الكثيرة الثمر ، والثميرة من الشجر: المثمرة [3] .

ومن المعاني اللغوية المذكرة يتبين لنا أن للاستثمار معانٍ عدة وهي: طلب النماء من المال والتكثير وخروج الثمر والنتيجة (نتيجة ثمر الشجر) واستعمال الاموال في الإنتاج.
وعليه يمكن القول بأن استثمار المال هو طلب حصول الأرباح ومنها الأرباح المتأتية من الأرض الزراعية والتي تنتج من تكثير الزرع والشجر وغيره من المحاصيل الزراعية.

وجاء في تفسير الكشاف لقوله تعالى: ﴿ **ولاتؤتوا السفهاء أموالكم** ﴾(السفهاء) المبذرون أموالهم ... ولايقومون باصلاحها وتثميرها...).

وجاء في بعض الكتب الحديثة في الاقتصاد الإسلامي. أن الاستثمار هو:((جهد واعٍ رشيد يبذل في الموارد المالية والقدرات البشرية بهدف تكثيرها وتنميتها والحصول على منافعها وثمارها) أو هو ((استعمال الأموال في الحصول على الأرباح أي تكوين أصول رأسمالية جديدة يوجه فيها الفرد مدخراته ويكون ذلك بالطرق المشروعة التي فيها الخير للمجتمع مثل الزراعة والصناعة والتجارة)).

وعرف الاستثمار أيضاً بأنهُ ((توظيف للنقود لأي أجل في أي أصل أو حق أو ملكية أو ممتلكات أو مشاركات محتفظ بها للمحافظة على المال وتنميته سواء بأرباح دورية أو بزيادات في قيمة الأموال في نهاية المدة أو بمنافع غير مادية)).

والاستثمار ((استعمال الأملاك لتحقيق الأرباح، إذ إن المراد به استغلال الأموال، أي استعمالها في سبيل الحصول على الغلال والفوائد منها، ويكون هذا الاستثمار أو الاستغلال في كل ما يكون الناتج أكثر من المال المستخدم عادة وذلك كما في استغلال الأموال بالزراعة وتربية الحيوان واستغلالها بالتجارة)).

ويلاحظ أن تعريف الاستثمار في الاصطلاح الإسلامي يقصد به التنمية والتكثير والحصول على الأرباح أو زيادة رأس المال وهو مشابه لتعريفه في الاصطلاح الوضعي إلا أن الفارق الوحيد هو أن عمليات الاستثمار في الإسلام تتم وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

1. 1. 2 الاستثمار أصطلاحاً:

نظراً لوجود ارتباط بين مفهومي رأس المال والاستثمار ، فلا بد من ذكر بعض التعريفات لكل منهما كما جاءت في كتب الاقتصاد الوضعي.

عرف بيرو رأس المال بأنهُ ((كل ثروة نتجت عن عمل سابق وحفظت لاستعمالها في انتاج ثروة أخرى)) [4] ، وعرفه بلانشار ((بأنهُ كل ثروة أتت بإيراد)) [5] .

وعرف مالتس رأس المال الثابت ((بأنهُ الجزء المخصص من الثروة للأعمال المنتجة أرباحاً مع عدم زواله)) [6] .

وعرف أيضاً بأنهُ ((الثروة التي تستعمل في انتاج مزيد من الثروة فهو يشمل الآلات والمعدات وأبنية المصانع وجميع تجهيزاتها أو المواد الخام والسلع نصف المصنعة ووسائل المواصلات وهذا هو تعريف رأس المال بالمفهوم الاقتصادي وهو يعادل السلع الرأسمالية أو السلع الإنتاجية)) [7] .

أما الاستثمار فهو((ارتباط مالي بهدف تحقيق مكاسب يتوقع الحصول عليها مدى مدة طويلة في المستقبل)) [8] فهو نوع من الإنفاق على أصول يتوقع منها تحقيق عائد خلال فترة زمنية طويلة، ويطلق عليه الإنفاق الرأسمالي تمييزاً لهُ عن الأنفاق الجاري [9] .

وهو أي الاستثمار ((الإضافة الى الرصيد الكلي من رأس المال بما في ذلك المخزونات في سنة معينة)) [10] أو هو ((تكوين رأس المالي العيني الذي يتمثل في زيادة الطاقة الإنتاجية))[11] .

1. 2 نظرة الإسلام الى الاستثمار

إن المتمعن في كتاب الله العزيز وفي سنة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم، ليجد الكثير من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة التي تتحدث عن الاستثمار بمعان والفاظ متعددة. وفي مجالات مختلفة كالزراعة والتجارة وغيرها مما يؤكد حث الشريعة الإسلامية على الاستثمار والعمل المنتج وعدم إضاعة المال.

ولقد جعلت الشريعة الإسلامية ذلك – أي الاستثمار – من فروض الكفاية التي يأثم الجميع بتركها [12] . فعلى المسلم العمل حسب مقتضى الشرع في كافة ميادين الإنتاج لسد حاجاته وحاجات المجتمع بشكل عام لأن عملهُ هذا سيعود بمردود نافع عليه بزيادة ماله، الذي فطر على حبه حباً ناجماً، فضلاً عن توفير الحاجات الضرورية للمجتمع بشكل عام وجعل اقتصاده قوياً متيناً. وتصبح الدولة الإسلامية في مصاف الدول المتقدمة، مأمونة الجانب ، مهيبة الجناح في مواجهة أعدائها .

وسأذكر فيما يأتي الأدلة من القرآن الكريم ، ومن السنة النبوية والتي تؤكد حرص الإسلام على استثمار الأموال وعدم جواز تعطيلها:

1. 2. 1 الأدلة من القرآن الكريم

لم تشتمل آيات القرآن الكريم على لفظ الاستثمار كما هو معروف في علم الاقتصاد؛ لأنهُ من محدثات العصر، إلا أنهُ وبالرجوع الى معاجم القرآن الكريم والمراجع المفهرسة لآياته حسب موضوعاتها [13] ، نجدها زاخرة بالكثير من الأدلة المبثوثة في آيات عديدة من سوره وهذه الأدلة تحدثت عن الاستثمار بألفاظ ومعانٍ متعددة مثل: (الزرع، التجارة، العمل، الابتغاء من فضل الله، البيع، المال ، الصيد...) الى غير ذلك من الألفاظ والمعاني، وهذه بعض الآيات القرآنية التي تشتمل على أدلة تؤكد على الاستثمار بالمعنى المذكور وتحث عليه:

قال تعالى: ﴿ **ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلاً من ربكم فإذا أفضتم من عرفات**﴾[14] .

قال الطبري في تفسير ذلك: ((لا حرج عليكم في الشراء والبيع قبل الإحرام وبعدهُ... وقيل أن معنى ابتغاء الفضل من الله: التماس رزق الله بالتجارة)) [15].

وهذه الآيات مع أنها تتناول التجارة في موسم الحج ، الآ أنها تدل على الاستثمار وتشجع عليه سواء أكان بيعاً أم شراء . فبالتجارة زيادة ونماء المال ، وهذا هو عين الاستثمار.

وقال تعالى: ﴿ **والى ثمود أخاهم صالحاً قال ياقوم أعبدوا الله ما لكم من اله غيرهُ هو أنشاكم من الأرض وأستعمركم فيها...** ﴾ [16] .

قال أبن كثير في تفسير هذه الآية: ((أي ابتداء خلقكم منها – أي من الأرض – ... (وأستعمركم فيها) أي جعلكم عُماراً تعمرونها وتستغلونها...))[17]، وقال القرطبي في تفسيرها: ((الثانية ... (وأستعمركم فيها) أي جعلكم عمارها وسكانها قال مجاهد: ومعنى (أستعمركم) أعمركم ... قال زيد بن أسلم: أمركم بعمارة ما تحتاجون اليه فيها من بناء مساكن وغرس أشجار، وقيل: المعنى: الهمكم عمارتها من الحرث والغرس وحفر الأنهار وغيرها... الثالثة – قال ابن العربي قال بعض علماء الشافعية: الاستعمار طلب العمارة والطلب المطلق من الله تعالى على الوجوب...))[18]. فالله ﷻ جعل الإنسان خليفتهُ في أرضه وهذا الاستخلاف يقتضي استثمارها وعمارتها وفق منهج الله في هذا الكون، وكي يتمكن الإنسان من تحقيق هذا الاستخلاف، فقد سخر الكون وذللـــه لهُ وسلحهُ بسلاح هام ليتمكن من ذلك الآ وهو العقل، فبالعقل تمكن الإنسان من الوصول الى ما وصل اليه من تقدم واستثمار خيرات الأرض.

وأطلق القرآن على ما يجنيه الإنسان من الخيرات والمنافع بالطرق المشروعة (الطيبات)[19]، وبهذا يكون إعمار هذه الأرض باستثمارها في مختلف المجالات النافعة للإنسان كالزراعة والصناعة واستخراج ما في باطنها من المعادن والخيرات أمراً مستحسناً ومتفقاً مع وظيفة التسخير، بل هو امتثال لأمر الله وهو من مقتضيات الخلافة في الأرض ، والإعراض عن ذلك انحراف عن مبدأ الاستخلاف الإلهي. قال تعالى: ﴿**قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق قل هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا خالصة يوم القيامة...** ﴾ [20].

1. 3 أهداف الاستثمار في الإسلام

تحرص الشريعة الإسلامية على استثمار الأموال وتنميتها اذا كان ذلك يتفق واحكامها وقد تقدم ذكر بعض الأدلة من القرآن والسنة وافعال الخلفاء الراشدين والتي تؤكد ذلك. وهذا الحرص والاهتمام الذي أولته الشريعة لاستثمار المال لم يأت عبثاً ودون سابق تخطيط، بل ان هناك أهدافاً مادية لإشباع حاجات الإنسان في مختلف المجالات، وتحقيق الرفاهية لهُ، فضلاً عن اشباع الحاجات الروحية وهو بهذا يختلف في اهدافه عن النظام الاقتصادي الوضعي الذي يتركز الاهتمام فيه على اشباع الحاجات المادية من دون النظر الى الروحية وهذا بيان لأهداف الاستثمار في الإسلام [21] .

1. 3. 1 الأهداف المادية

الإنسان هو خليفة الله سبحانهُ وتعالى في هذه الأرض بقصد عمارتها، لقوله تعالى: ﴿**وهو الذي جعلكم خلائف الأرض**﴾ [22]، وقال تعالى: ﴿**واذ قال ربك للملائكة اني جاعل في الأرض خليفة**﴾ [23]، وان هذا الاستخلاف معناه سلطة وسيطرة الإنسان على هذه الأرض ومافيها من موارد وخضوع الارض وما فيها وما عليها لقدرة الإنسان وسلطته[24]، قال تعالى: ﴿**هو الذي جعل لكم الأرض ذلولاً فأمشوا في مناكبها وكلوا من رزقه واليه النشور** ﴾ [25]. وعملية السيطرة والخضوع تعني الدعوة الإلهية لاستثمار الأرض بما يتفق مع فطرة الإنسان وحبه للمال وبذله الجهد لزيادة ونمائه. فالعمل في الأرض يكشف للإنسان ما فيها من خيرات ومنافع تحقق المصلحة للأفراد والجماعات ولاشك في أن تحقيق الربح هو أحد الأهداف التي يسعى اليها الإنسان والإسلام لايحرم الفرد المسلم من ذلك ولاينكر عليه استعمال ما يشاء من الوسائل لتحقيق ذلك، إلاّ إذا كان بها ضرر به وبالمجتمع . فالأصل في الاستثمار هو جني الأرباح لكن المسلم قد يعمل

على تقليل الأرباح مقابل الحصول على الثواب فليس الربح هو الهدف الوحيد في المنهج الإسلامي بعكس ما هو معروف في الأنظمة الاقتصادية الوضعية إذ إن الاستثمارات فيها تقوم على هدف أساسي وهو تحقيق أكبر قدر من الأرباح حتى ولو ترتب على ذلك الحاق الضرر بالآخرين، فالهم الوحيد عند الإنسان في النظام الرأسمالي جمع المزيد من الثروة بغض النظر عن الآثار السلبية التي قد يتعرض لها الأفراد والجماعات والتي منها انتاج سلع تضر بهم كالخمور والمخدرات أو انتاج سلع بأقل التكاليف وبنوعيات رديئة بهدف زيادة هامش الربح ثم ان الإنسان في النظام.

المبحث الثاني

الزراعة في الفكر الاقتصادي الإسلامي

2. الزراعة في الفكر الاقتصادي الإسلامي

1. 2. 1 الزراعة لغة وأصطلاحاً

1. 2. 1. 1 الزراعة لغة:

يقال زرع الحب يزرعه زرعاً وزراعة، اي بذره. وقيل الزرع نبات كل شيء يحرث. والله يزرع الزرع ينميه حتى يبلغ غايته، والزرع: الانبات. يقال زرعه الله اي انبته [26] وفي القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿ **أفرايتم ما تحرثون. أ أنتم تزرعونه ام نحن الزارعون**﴾[27] وجاء في المعجم الوسيط: الزراعة: حرفة الزارع. والزراعة علم فلاحة الأرض[28]. والزراعة موضع الزرع، والزرع: المزروع وما استنبت بالبذر والولد [29]. ومما ذكر اعلاه يتبين أن المعنى اللغوي للزراعة هو: البذر، والانبات، والتنمية، وحرفة الزارع، وموضع الزرع. وكل ذلك يتصل بالزراعة ويعتبر من مستلزماتها.

1. 2. 1. 2. الزراعة اصطلاحاً

((الزراعة بمفهومها الصغير تعني الحقل أو التربة والعناية اي ان الزراعة هي العناية بزراعة الأرض)) [30]. ويقصد بالزراعة ايضا ((أي اجراء يقوم به المزارع كفلاحة الأرض وزراعتها لإنتاج المحاصيل النباتية، واقتناء الحيوان الزراعي لإنتاج الألبان واللحوم والصوف والجلود وتربية الدواجن والنحل ودود القز، كما تشمل الزراعة ايضا، اي عمل يجري بالمزرعة لاحق أو متصل بالعمليات الزراعية المختلفة كإعداد المحصول للسوق وتسليمهُ الى المخازن أو الوسطاء [31])) والزراعة بمعناها الضيق هي فلاحة الأرض، وتشمل بالمعنى الواسع، تربية الماشية وبعض صناعات الألبان)) [32].

3. اهمية الزراعة في الإسلام

تبرز اهمية الزراعة في الإسلام من عنايته بها ورعايته الكبيرة لها باعتبارها المصدر الرئيسي لقوت الإنسان لاجل بقائه فضلاً عن ما كان يصطاده من حيوانات لنفس الغاية. والزراعة من المهن القديمة قدم الإنسان نفسه ففضلاً عن انها المصدر الهام للغذاء فقد اعتمد عليها الإنسان لامداد الصناعات ببعض المواد الاولية اللازمة لها بهدف انتاج سلع لا تستهلك مباشرة وانما لتباع في الاسواق وتستبدل بإنتاج اخر من انتاج المصانع يغطي حاجات اخرى للإنسان واصبح الفلاح يعيش حياة اقتصادية مؤسسة على سياسة التسويق ومرتبطة بالتبادل التجاري بعد ان كانت تمتاز بالبساطة[33].

ومما يؤكد اهميتها ورود العديد من الآيات القرآنية التي تحدثت عن الزراعة بالفاظ متعددة فضلاً عن الاحاديث النبوية التي تحدثت عنها وحثت على العمل فيها هذا فضلاً عن اهتمام الخلفاء والعلماء المسلمين بها. وفيها يلي عرض لبعض الادلة من القرآن والسنة والآثار المروية عن الخلفاء وعلماء المسلمين.

1. 3. 1 <u>الأدلة من القرآن الكريم</u>

ورد الحديث عن الزراعة في آيات عدة من كتاب الله وبألفاظ مختلفة كالحرث والزرع واحياء الارض وانواع الشجر والثمر الى غير ذلك من الالفاظ والحديث عن جميع الادلة التي وردت في القرآن تحتاج الى بحث مستقل لكثرة وتنوع الموضوعات التي اشتملت عليها ومن هذه الادلة: قال تعالى: ﴿ **وآية لهم الارض الميتة احييناها واخرجنا منه حبا فمنه يأكلون وجعلنا فيها جنات من نخيل واعناب وفجرنا فيها من العيون ليأكلوا من ثمره وما عملته ايديهم افلا يشكرون**﴾[34] . جاء في تفسير الكشاف لقوله تعالى: ﴿**لياكلوا من ثمره وما عملته ايديهم** ﴾ (والمعنى ليأكلوا مما خلقه الله من الثمر (و) من ماعملته ايديهم من الغرس والسقي والآبار وغير ذلك من الأعمال الى ان بلغ الثمر منتهاه وأبان أكله) [35]. وقال القرطبي في تفسير قوله تعالى ﴿ **ليأكلوا من ثمره**﴾ ((اي من الذي عملته ايديهم من الثمار ومن اصناف الحلاوات والاطعمة ومما اتخذوا من الحبوب بعلاج كالخبز والدهن المستخرج من السمسم والزيتون)) [36].

المبحث الثالث

مفاهيم الاستثمار في اطار المدارس الفكرية

1. 3. 1 الاهمية التأريخية للاستثمار:

لقد شغلت مشكلة النمو الاقتصادي المفكرين الاقتصاديين واخذت حيزا كبيرا في دراسات المدارس الفكرية الاقتصادية وكان هناك العديد من المفكرين امثال (آدم سميث، ريكاردو، وكينز، وهاورد ودومار) مهتمين بهذه المشكلة ولكل منهم آراؤه الخاصة بالنمو قد يتفقون ويختلفون في الكيفية التي يمكن من خلالها البدء والاسراع بعملية النمو الاقتصادي فقد ركز آدم سميث على اهمية تراكم راس المال (الاستثمار) في عملية النمو الاقتصادي وأن زيادة معدل الإنتاج يسير مع معدل الاستثمار.

أما ريكاردو فقد اعتبر ان رأس المال هو المحرك الرئيسي لعملية التنمية الاقتصادية وركز على القطاع الزراعي في تحليل مفهوم النمو الاقتصادي وقد عرف ريكاردو راس المال بأنه ذلك الجزء من ثروة البلاد الذي يستخدم في الإنتاج واكد على مبدأ تراكم رأس المال ضرورة لابد منها لتحقيق التنمية وقد حدد معدل التراكم الرأسمالي بعاملين هما [37]:

1. قدرة الافراد على الادخار .
2. رغبة الافراد في الادخار ولهذا دور مهم في زيادة معدل التراكم الرأسمالي.

من هنا نلاحظ ان الاقتصاديين الكلاسيك اهتموا اهتماماً عبيراً بإزالة كافة العوائق امام عملية تراكم رأس المال تلك العوائق التي تعطل نمو النشاط وهكذا يتحدد دور النشاط الصناعي كنشاط رائد يتحدد معدل نموه الى نمو الناتج القومي تبعا لمعدل تكوين رأس المال إذ اتفقوا على ان اي زيادة في الارباح تؤدي الى رفع معدل الاستثمار كما انصب اهتمامهم على المدخرات الحقيقية كمصدر تمويل الاستثمارات [38] كما قدم (Metzler) نموذج المخزون الذي يوضح فيه مدة تباطؤ الإنتاج الزمنية (اي استعمال المخزون السلعي في تعويض القصور في العرض لتلبية الطلب المتزايد) التي يستفيد منها من قبل الاقتصاديين في ادخال الاستثمار ضمن هذا النموذج الذي يعد من اهم عناصر الدخل واكثرها عرضة للتغير، وانتقل من النموذج (الكلاسيكي) البسيط الذي يربط الاستثمار بسعر الفائدة الى الاقتصاد الحديث الذي يعد توليفة لكل من الافتراضات (الكلاسيكية) و (الكينزية) الى النموذج الذي يعتمد ايضا على سعر الفائدة ولكن هذه المرة باعتباره يمثل

تكاليف الفرص البديلة أو التكلفة التي يتحملها في عملية تمويل الاستثمارات ومع بقاء الاشياء الاخرى ثابتة على حالها فان العلاقة بين سعر الفائدة والاستثمار هي علاقة عكسية[39].

ومن الكُتّاب الكلاسيك الذين اهتموا بالاستثمار ايضا ديفيد ريكاردو (David Ricardo) إذ يعتقد بأن النظام الاقتصادي الرأسمالي يمكن ان يكون قادرا على السير بالتنمية الاقتصادية على الرغم من بعض الازمات الاقتصادية التي يمكن التغلب عليها بفعل متغيرات اساسية هي :

1. الرأسماليون
2. العمال
3. اصحاب الأراضي

ويعتقد ريكادرو بأن رأس المال هو المحور الاساسي لعملية النمو الاقتصادي وعرفه بأنه ذلك الجزء الذي يستخدم في الإنتاج والذي يتكون من الأدوات الإنتاجية اللازمة لعملية الإنتاج واكد على مبدأ تراكم رأس المال واعده ضرورة لابد منها لتحقيق التنمية . وان الكلاسيك نظروا الى ان سعر الفائدة كتكلفة يتحملها في عملية تمويل الاستثمار (في حالة الاقراض) أو يمكن عدهُ تكلفة الفرص البديلة (إذ استعملت الموارد الذاتية في التمويل) فيصبح من الواضح (مع بقاء الاشياء الاخرى على حالها) ان العلاقة بين الاستثمار وسعر الفائدة علاقة عكسية ، وهذا يعني انه كلما ارتفع سعر الفائدة كلما انخفض الاستثمار .

1. 3. 2 <u>الاستثمار عند المدرسة النمساوية:</u>

ينتمي شومبيتر الى المدرسة النمساوية ويرى ان العنصر الفاعل في عملية التنمية هو المنظم، والمنظم ليس هو المالك للمشروع وليس هو المدير بالضرورة انما هو عقلية متميزة موهوبة قادرة على التاثير في اذواق المستهلكين يُحسِن التصرف في ظروف عدم التؤكد التي تكتنف مفردات الحياة الاقتصادية ومن ثم فهو يحسن وضع البذرة (الاستثمار) في التربة الملائمة وفي الوقت الملائم مما يقود الى موجه من الاستثمارات اللاحقة التي تسهم في زيادة الإنتاج وتحقيق النمو [40]. لقد أسهمت هذه المدرسة الى حد بعيد في تحديد وتوضيح معنى (رأس المال) فبعد ان أشار كاتبها "Bowerk" الى ان هناك طريقتان لاشباع الحاجات طريقة مباشرة (وهي ان يذهب المرء الى الينبوع ويغرف الماء بيديه

ويشرب) وطريقة غير مباشرة (وهي ان يصرف المرء شيئا من الوقت لصنع وعاء ويحمل به الماء) اي انه يستخدم طريقة غير آنية وسيطة من شأنها ان تجعل العمل الإنساني اكثر انتاجية بعد الاشارة الى كل ذلك كله خلص الى تعريف رأس المال التكنيكي مركزا على فكرة فترة الإنتاج هو ان مجموع الاموال غير المباشرة والوسيطة من خلال الإنتاج ومقابل بذل شيء من الوقت من شانها ان تجعل العمل الإنساني اكثر انتاجية [41].

1. 3. 3 <u>الاستثمار في الفكر الكينزي</u>

لقد احتل مفهوم الاستثمار مكانة مهمة وكبيرة لدى افكار الاقتصادي جون ماينرد كينز بل واعطاءه الحيز الكبير في جميع كتاباته وبالاخص في كتابه النظرية العامة الذي نشرها عام 1936 اعقاب ازمة الكساد العالمي عام 1929 وتعد العوامل المحددة لحجم الاستثمار من اهم ماركز عليه كينز إذ ان حجم الاستثمار يتحدد بالمقارنة بين العوائد المتوقعة (الكفاية الحدية لراس المال) (MES)* وهي بين الايردات المتوقعة من الاصل الرأسمالي ،خصمها للوقت الحاضر من اجل مقارنتها بسعر الاصل في الوقت الحاضر[42].

وقد بين كينز ان الطلب الاستثماري يعتمد كما يقرر كينز على عاملين هما[43] :

1. الكفاية الحدية لراس المال
2. سعر الفائدة النقدي

الاستثمار = I

I% = الكفاءة الحدية لرأس المال $I= f(i\%.r)$

سعر الفائدة = r

وقد عمل كينز ايضا على صيغة المتغيرات في نظريته في الاستثمار بصورة معادلات رياضية وهو كيفية تحقيق التوازن مثل سوق العمل وسوق النقود لكي يتحقق التوازن العام والذي يهمنا في بحثنا هو سوق السلع إذ ان :

$I = I(r)$

$S=s(y)$

$I(r) = s(y)$

الاستثمار = I

الادخار = S

سعر الفائدة = r

الدخل = y

وعد كينز ان الاستثمار دالة في سعر الفائدة كما ان الادخار دالة في الدخل ومن ثم يتحقق التوازن بتساوي الادخارات مع الاستثمارات وكما سبق القول فان سعر الفائدة الذي يتحدد من حجم الاستثمارات انما يعتمد بصورة مباشرة على معدل العائد فاذا امكن الحصول على سعر الفائدة عند مستوى معين وتوفير جدول الطلب على الاستثمار عند المستويات المختلفة لكفاية راس المال عند ذلك يمكن تحديد حجم الاستثمار الذي يقتضي توظيفه ويتحقق مع التوازن في الاقتصاد القومي عند ذلك المستوى من السعر الفائدة فعلى الرغم من الاراء الكثيرة للاقتصادي دون ماينرد كينز حول النمو الاقتصادي الا انه هناك انتقادات كثيرة لاراء كينز منها:

اولاً: ان الدراسات الحديثة تشير الى ان المنظمين في الفترات الاخيرة لم يعيروا اهتماما كبيرا لسعر الفائدة السائد في السوق كعامل مهم بالنسبة لاتخاذ القرارات المتعلقة بالانفاقات الاستثمارية مما يجعل منحنى الكفاية الحدية لراس المال يقترب من ان يكون خطاً عموديا اي عديم المرونة بالنسبة للتغيرات في سعر الفائدة كما في الشكل (5).

شكل (1) منحنى الكفاية الحدية لرأس المال

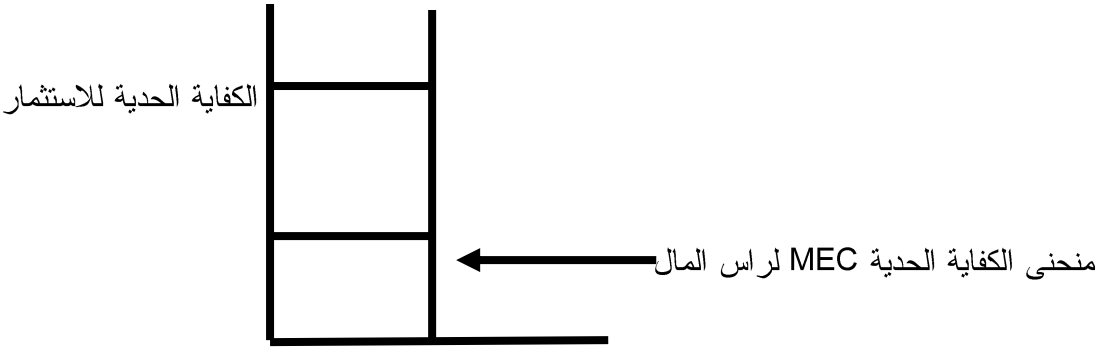

المصدر: عبد السلام ياسين الادريسي ،ص252

ومن الاعتبارات التي ادت انخفاض مرونة الانفاق الاستثماري بالنسبة للتغيرات في سعر الفائدة [44].

1. عدم تأكد التوقعات الاستثمارية
2. امكانية حدوث التقادم الفني في الأجل القصير .
3. اتجاه طول فترة الاسترداد نحو التزايد .
4. عدم اكتمال الاسواق .

5. الظروف المختلفة للمؤسسات .

ثانيا: ان كينز عالج العوامل المحددة لدالة الاستثمار ضمن اطار اقتصادي رأسمالي تسود فيه العلاقات الرأسمالية ومن ثم فأن ما يكون صحيحا في العالم الرأسمالي قد لايكون صحيحا في البلدان النامية التي تحكمها علاقات اقتصادية اجتماعية بعيد كل البعد عن العلاقات الرأسمالية .

ثالثاً: ان كينز يعالج الاستثمار من زاوية اقتصادية بحتة والربح هو العامل الاساسي لتحديد الاستثمار فاذا زادت الكفاية الحدية لرأس المال عن سعر الفائدة فأن الاستثمار يكون قائماً اذا تساوت أو قلت الكفاية الحدية لرأس المال عن سعر الفائدة توقف الاستثمار وبذلك فأن كينز يهمل كل العوامل السياسية والاجتماعية الاعلامية...الخ ، التي تعتبر من اهم العوامل التي تحكم عملية الاستثمار في البلدان الاشتراكية وقد تكون العوامل الاقتصادية لاشيء امام العوامل الاخرى في الكثير من مجالات الاستثمار ولو صحت آراء كينز فأنه لايوجد استثمار من دون ارباح[45].

رابعا: من العوامل الاخرى التي اهملها كينز الموارد الطبيعية فالعديد من البلدان النامية تعاني في الوقت الحاضر من ندرة الموارد الطبيعية وان توفرت فهي كامنة في باطن الارض ويصعب تحويلها الى موارد اقتصادية متاحة بسبب امكانية هذه البلدان .

خامساً: يمكن القول بأن كينز يعالج العوامل المحددة للاستثمار في الاقتصاد الرأسمالي من جانب واحد وهو الطلب وان الطلب الفعال يمكن ان يكون عند مستوى اقل من التشغيل الكامل وهذا يعني ان هناك موارد لاتسهم في النشاط الاقتصاد القومي كما قد يحصل ان الطلب الفعلي يكون اكبر من حجم الإنتاج عند مستوى الشتغيل التام آنذاك يسمى (التضخم)، لان النقص في الطلب هو اساس مشكلة الاقتصاد الرأسمالي اما جانب العرض فلا يكاد يشكل اي مشكلة تذكر [46].

1. 2. 5 الاستثمار عند الكلاسيك المحدثين:

تستند نظرية هؤلاء (الكلاسيك المحدثين) على التراكم الامثل لرأس المال وان خزين راس المال يتحدد بالناتج واسعار الخدمات الرأسمالية المنسوبة الى اسعار الناتج وان اسعار الخدمات الرأسمالية the price of capital services تتوقف على [47]:

1. معدل سعر الفائدة the interested rate
2. الضرائب the tax treatment of business in come

3. اسعار السلع الرأسمالية the price of capital goods

ان الفرق بين نظرية الكلاسيك المحدثين ونظرية التمويل الداخلي هي الضرائب التي تعد مهمة لتأثيرها على اسعار الخدمات الرأسمالية وليس لتأثيرها على مدى توافر الموارد الداخلية للمنشاة وتوضح هذه النظرية على العلاقة بين سعر الفائدة والخزين الرأسمالي ومن ثم الاستثمار والسبب في وذلك هو انخفاض في سعر الفائدة الذي يكون مربحا للمنشأة باستعمال راس المال أكثر. اما الاستثمار الاجمالي سيكون موجباً الا ان المنشأة يجب ان تستثمر لكي تعوض الموجودات المستهلكة والتالفة ، ان الاستثمار وفقا لهذه النظرية يرتبط بالتغيير لتوازن خزين رأس المال ويمكن الوصول الى توازن خزين راس المال يساوي الناتج الحدي لراس المال مع التكلفة الحقيقية لاستعمال رأس المال.

1. 3. 4 <u>الاستثمار في الفكر الاشتراكي:</u>

اما في الاقتصاد الاشتراكي توضع نظرية (كالسكي) ان الاقتصاد الاشتراكي هو ذلك الاقتصاد الذي يقوم على الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج والتوزيع، إذ تسيطر الدولة على معدل التراكم ونمو الاقتصاد بموجب التخطيط الاشتراكي المركزي ويستمر مفهوم السوق للسلع الاستهلاكية بينما تخضع السلع الإنتاجية الى الخطة المركزية إذ تحدد الدولة حدود الاسعار ومعاييرها وتوزع الدخل حسب نوعية وكمية العمل وينتفي مفهوم الربح والفائدة والريع في هذا الاقتصاد وتوضح هذه النظرية ان مكونات الدخل القومي هي [48]:

1. الاستثمار الإنتاجي
   التراكم الرأسمالي
2. المخزون السلعي
3. الاستثمار اللاانتاجي: الابنية – التعليم – الصحة
4. الاستهلاك الجماعي: الاستهلاك الذي تنفقه الدولة
5. الاستهلاك الفردي .

وان الذي يؤثر في معدل النمو للدخل هو نسبة الاستثمار الى الدخل I/Y ففي حالة زيادة معدل الاستثمار لأجل تحقيق معدلات نمو متزايدة يعني التأثير على الجانب الاستهلاكي وان الدخل القومي يزداد بزيادة المخزون السلعي وتتوقف التغيرات التي تحصل في هيكل الاستثمار والتقدم التكنولوجي على معامل رأس المال / الدخل اما

(فليدمان – ماها لانوييس) فيرى ان الاستثمار جزء من الدخل القومي ويتحدد بالتخطيط وليس الميل الحدي للادخار [49] .

1. 3. 5 الاستثمار في الفكر التنموي الحديث

لم يحظ الاستثمار في الفكر التنموي الحديث بالأهتمام فحسب بل اصبح الاساس الذي تقوم عليه عملية التنمية الاقتصادية التي تتطلب تنمية قوى الإنتاج وتقدم انتاجية العمل واستعمال كل الامكانيات للتكنيك الحديث ، وهنا مايبدو واضحا انه ليس كل ماتقتضيه التنمية من استثمارات واسعة مادية فقط ولكن الاستثمار في رأس المال البشري (في المعرفة) وفي البحث العلمي والتقني ففي طريقة مثل هذه الاستثمار يمكن استعمال وسائل الإنتاج الحديثة والاكثر انتاجية [50].

ان النمو السريع للتراكم القومي وتكوين رأس المال المادي والبشري هو الشرط الاساس للتنمية الاقتصادية السريعة التي تكون في نفس الوقت قادرة على الاعتماد على نفسها بشكل متزايد وعلى التحسين المستمر لمستوى المعيشة للسكان [51].

إذ ان تراكم راس المال الحقيقي هو شرط اساسي للتنمية ويتوقف ذلك على ثلاثة عوامل يعتمد أحداهما على الأخرى وهما [52]:

1. زيادة حجم الادخارات الحقيقية
2. وجود جهاز للتمويل والتسليف
3. القيام بعملية الاستثمار بحيث تستعمل الموارد في انتاج السلع الرأسمالية

المبحث الرابع

الإطار النظري والفكري للاستثمار

1. 3. 5 المقاربات المفاهمية للاستثمار:

حظى موضوع الاستثمار بقدر كبير من الاهمية في الدراسات الاقتصادية في جانبيها النظري والتطبيقي في تأريخ الدراسات الاقتصادية بوصفه احد محددات الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني،فضلا عن كونه احد مكونات الطلب الثاني، ومازال التنظير مستمرا بسبب ظهور متغيرات جديدة على نحو متزايد نتيجة لتبدل الاوضاع الاقتصادية والسياسية العالمية على الدوام، وتولي دول العالم على اختلاف درجات تقدمها. عناية فائقة لموضوع الاستثمار، بوصفه واحداً من ابرز محركات النمو الاقتصادي إذ تسعى من خلال سياساتها

وتشريعاتها الى تهئية جميع السبل وتوفير سائر الوسائل للمستثمرين لتنفيذ المشروعات المختلفة في اراضيها لما لذلك من آثار طيبة على صعيد التقدم الاقتصادي، وتحسين مستويات المعيشة لمواطنيها. سنركز هنا على مفهوم الاستثمار وانواعه ، فضلا عن مصادر تمويله.

أولاً: مفهوم الاستثمار:-

يعد الاستثمار متغيرا اساسياً في النظرية الاقتصادية ، بوصفه احد المتغيرات الرئيسة ضمن هذه النظرية مع الادخار والإنتاج والاستهلاك لقد اعطي مفهوم الاستثمار تعريفات متعددة فكل باحث اقتصادي قد مال الى التركيز على عامل أو أكثر من العوامل عند إعطاء مفهوم معين للاستثمار وفيما يأتي عرض مركز لعدد من هذه المفاهيم.

1. المفهوم اللغوي للاستثمار:

الاستثمار:- استثمر الشيء جعله يثمر، وقد ورد هذا اللفظ في كلام امير المؤمنين علي بن ابي طالب عليه السلام (وبعضهم يحب تثمير المال، زيادة المال من خلال العمل)[53].

والمفهوم الآخر للاستثمار يتأتى من مفردات استثمار وهي مصدر استثمر للدالة على طلب الحصول على الثمر والسعي للحصول عليه والانتفاع به [54].

2. المفهوم الاقتصادي:

يعرف الاستثمار بأنه تيار من الانفاق على الجديد من السلع الرأسمالية الثابتة مثل (المصانع ، الآلات ، الطرق ، المنازل) أو الإضافة للمخزون مثل (المواد الأولية أو السلع الوسيطة أو السلع النهائية) خلال مدة زمنية معينة [55].

وبالمفهوم الماركسي فان الاستثمار هو ذلك الجزء المتراكم من الدخل القومي الذي ينتج لكنه لايستهلك خلال السنة المعينة [56].

ان ما سبق من مفاهيم الاستثمار اقتصرت على المفهوم المادي له فقط ، والمناسب هنا ان نضيف ان الاستثمار ليس تراكما ماديا فحسب بل هو القدرة على انتاج هذا التراكم، وهو ما يتأتى بالاستثمار في رأس المال البشري والفكري الذي اصبح العامل المهيمن في عمليات الإنتاج [57].

واذا كانت الاضافات السنوية الى رصيد راس المال تعبر عن الاستثمار المادي فأن الاستثمار البشري والفكري يعبر عنه من خلال الانفاق على التعليم والتدريب وبناء المهارات في الاقتصاد الوطني ويدخل ذلك في الانفاق على البحث والتطوير .

ان من الاهمية زيادة عنصر الانفاق على الصحة الوقائية والعلاجية كأحد عناصر الانفاق على رأس المال البشري، لأنه يساعد على تفادي انخفاض مخزون رأس المال البشري فضلاً عن فوائد اقتصادية كثيرة [58].

ثانيا: أنواع الاستثمار:-

هناك انواع متعددة للاستثمار أهمها ما يأتي:-

1. **الاستثمار الاقتصادي والاستثمار المالي**

- **الاستثمار الاقتصادي**

ويحدث هذا عن طريق استعمال الاصول الإنتاجية بهدف الحصول على الزيادة في السلع والخدمات وبالتالي الزيادة في الناتج القومي الاجمالي [59].

- **الاستثمار المالي**

هو نقل ملكية وسائل الإنتاج والاموال المستثمرة من مستثمر الى آخر [60] .

2. **الاستثمار العام والخاص**

- **الاستثمار العام :**

تقوم الدولة أو أي جهة ذات سمة حكومية أو عمودية بأنشاء هذا الاستثمار أو تمويله، ويكون هذا التمويل من فائض الايرادات أو من خلال القروض والمساعدات التي تحصل عليها الدولة [61].

- **الاستثمار الخاص:**

يقوم بهذا النوع من الاستثمار فرد أو شركة أو هيئة خاصة [62].

3. **الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي :**

- **الاستثمار المحلي:**

وهو الاستثمار الذي يكون مصدر تمويله محليا ويستوي في ذلك ان يكون ممولاً عن طريق القطاع العام أو الخاص ويقوم بادراته وجني ارباحه مستثمرون يحملون جنسية البلد المحتضن لتلك الاستثمارات.

- **الاستثمار الأجنبي :**

هو الاستثمار الناشيء عبر الحدود نتيجة لانتقال رؤوس الاموال الاستثمارية ومختلف الموارد الاقتصادية بين البلدان المختلفة التي تهدف الى جني الابراح وزيادة

المنافع المتحققة من تلك الاستثمارات ، اي انه ((كل استعمال يجري في الخارج لموارد مالية يملكها بلد من البلدان)) [63] .

ثالثاً: مصادر تمويل الاستثمار:-

تعاني البلدان النامية من مشكلة النقص في مصادر التمويل المحلي؛ ونتيجة لذلك ظهور في ساحة الفكر الاقتصادي العديد من الدراسات[64]، التي تناولت العلاقة بين مشكلة نقص الموارد المحلية ومشكلة العجز الحاصل في موازينها التجارية وقد اعتمدت تلك الدراسات نماذج رياضية مختلفة كان ابرزها وابسطها نموذج الفجوتين الذي تقوم فكرته على وجود علاقة وثيقة بين المستوردات ومستوى المدخرات المحلية من جهة وبين مستوى التمويل الخارجي من جهة أخرى فكلما كان حجم المدخرات المحلية المتحققة في الاقتصاد اقل من حجم الاستثمار اللازم لتحقيق معدل النمو المستهدف (مما يعني وجود فجوة في المدخرات المحلية) أو كانت قيمة الواردات تفوق ما أمكن توفيره من حصيلة الصادرات (ممّا يعني وجود فجوة في التجارة الخارجية) زادت الحاجة الى التمويل الخارجي وبالتالي فأن دور الموارد الخارجية يكمن في ردم الفجوة الكبرى في هاتين الفجوتين .

1. مصادر محلية :

تتمثل هذه المصادر بالمدخرات ويمكن ان تكون هذه المدخرات اختيارية بواسطة المشروعات (قطاع عام) أو الأفراد (القطاع العائلي) أو تكون قسرية بواسطة الدولة (الأقتراض الداخلي ، الضرائب ، التمويل بالعجز) [65] .

لأن اساس تمويل التنمية يعتمد على بحث مصادر الادخار الداخلي والوسائل الكفيلة بتعبئة هذه المدخرات التي تتم عن طريق دعم تكوين الرأسمال الوطني بأشكاله التالية[1]

أ. المادي: ويشمل

- الثابت : المكائن . الادوات والبنية التحتية .
- غير ثابت : المعرفة التكنولوجية .

2. مصادر خارجية :

على الرغم من اجماع الاقتصاديين على ضرورة توفير الجزء الاكبر من الموارد اللازمة في تمويل الاستثمارات لأحداث النمو الاقتصادي من مصادر التمويل المحلية ولكن هذا لايعني الاستغناء عن الموارد الاجنبية. ولقصور الموارد المحلية في تمويل

المعدلات المطلوبة للاستثمارات الوطنية، لأجل الحصول على السلع والخدمات المكملة لعوامل الإنتاج المحلية إذ ان الحاجة للموارد الاجنبية تنشأ من الحاجة الى تغطية الفجوة الادخارية وكذلك لتغطية فجوة الصرف الاجنبي فبالنسبة للفجوة الادخارية تقاس في الفرق ما بين الموارد الاستثمارية الكلية المطلوبة خلال مدة زمنية مقبلة وبين المدخرات الوطنية التي يمكن تعبئتها [66].

أما فجوة الصرف الاجنبي فتقاس ما بين حجم الموارد الاجنبية المطلوبة والموارد الاجنبية المتاحة عن طريق صادرات البلد المنظورة وغير المنظورة خلال فترة زمنية معينة مقبلة. وعليه فان تغطية هذه الفجوة عن طريق الموارد الخارجية يمكن ان يلغي الفجوة الادخارية وهي بذلك يمكن ان تحقق المعدلات المطلوبة لخطط ومشاريع الاستثمار في جو من الاستقرار عن طريق تخفيض العبء عن الجيل الحاضر وتوزيعه على الاجيال المتعاقبة من حيث الامتناع عن الاستهلاك في تكوين المدخرات وتمويل الاستثمارات وهكذا تضطر البلدان النامية الى الاعتماد على التمويل الخارجي؛ لأنَّ خلاف ذلك يعني توجيه الموارد المحلية لاغراض التنمية على حساب مستوى المعيشة وتحمل متاعب التضخم.

وهناك ثلاثة اشكال للتمويل الخارجي :

أ. القروض الخارجية :

وهي القروض التي تحصل عليها البلدان من مختلف جهات الاقراض الخارجية العامة كانت أو خاصة ، وتشمل كلاً من القروض العامة الحكومية الثنائية والقروض الرسمية متعددة الاطراف (من المنظمات الدولية) والقروض الخارجية الخاصة (بتسهيلات الموردين ، والتسهيلات المصرفية، والتسهيلات المتاحة بشروط غير ميسرة) وقروض تمويل الصادرات الخاصة والرسمية [67].

ب. التمويل الرسمي:

وهي التدفقات الاجنبية التي تحصل عليها البلدان المتلقية من الحكومات الاجنبية أو من الهئيات الدولية والتي تشمل مساعدات التنمية الميسرة وتوجه اساساً الى البلدان منخفضة الدخل وتدفقات التنمية الرسمية غير الميسرة (ائتمانات التصدير ، قروض البنك الدولي) والتي توجه للبلدان متوسطة الدخل. وتأخذ هذه المساعدات شكلين رئيسن، الاول يتثمل بالتدفقات الاجنبية التي لايترتب عليها اي التزام بالدفع لاحقا ، وهذا مايعرف بالمنح

والآخر المعونة الاقتصادية والتي يمتزج فيها عنصر الهبة مع عنصر القرض وتمتاز هذه القروض بالسهولة لانخفاض اسعار الفائدة فيها أو عدم وجود فائدة على الاطلاق مع طول مدة التسديد مع امكانية تسديد القروض بعملة البلد أو بالسلع التي تنتجها المشاريع الممولة بواسطة تلك القروض [68].

وعلى الرغم من ان المساعدات تعد مصدراً مرغوباً إلاّ أنه لايمكن الاعتماد عليها بوصفها مصدراً مؤكداً لتمويل الاستثمارات لاتصافها بالتذبذب وعدم الاستقرار؛ لأنها ترتبط بشكل طردي بعلاقة البلد بالبلاد المانحة فتعتمد قوتها على قوة تلك العلاقة [69].

فضلاً عن المساعدات قد تؤدي في المدى البعيد الى آثار سلبية ان لم توجه التوجيه الصحيح لأنها قد تؤدي الى عادات استهلاكية لاتتميز بالرشد وفي حالة انخفاض هذه المساعدات فان ذلك سوف ينعكس سلباً على البلد مما يؤدي الى انخفاض المدخرات المحلية مما يؤثر التأثير سلباً على تمويل الاستثمار في المدى الطويل [70] .

ج. الاستثمارات الاجنبية :

يعد تدفق الاستثمارات الاجنبية شكلا من اشكال التمويل الخارجي التي تعتمدها البلدان؛ لانها توفر المواد اللازمة للقيام ببرامج الاستثمار التي تستهدفها خطط التنمية الاقتصادية فيها وتهيىء المناخ الاقتصادي لها بوصفا مصدرا بديلا عن المصادر آنفة الذكر . لقد تعددت مفاهيم الاستثمار الاجنبي فمنهم من يعرفه بأنهُ ((اي تدق للموارد الاقتصادية للغير بهدف استعمالها خارج حدود البلد صاحب تلك الموارد))[71] .

وعرف ايضا ((كل استعمال يجري في الخارج لموارد ماليه يملكها بلد من البلدان))[72].

وهناك انواع مختلفة لهذه التدفقات منها الاستثمار الاجنبي غير المباشر (المحفظي) الذي يشمل شراء السندات الخاصة والعامة من الاسواق المالية والاستثمار الاجنبي المباشر الذي يقصده مجموعة التدفقات الناشئة نتيجة انتقال رؤوس الاموال الاستثمارية الى الأقطار المستقبلة لتعظيم الارباح وتحقيق المنافع المرجاة بالمشاركة في رأس المال المحلي لإقامة المشاريع المختلفة في تلك الاقطار أو انه نشاط استثماري طويل الاجل يقوم به مستثمر اجنبي في قطر مضيف بقصد المشاركة الفعلية أو الاستقرار بالادارة والقرار[73].

أما مصادره فأولها [74] رأس المال الممتلك من قبل الشركة المستثمرة الذي يوظف لتحقيق الحد الأدنى من العوائد في مؤسسات وشركات تعمل في قطر اجنبي وثانيهما الارباح غير الموزعة التي تعتمد على الوضع الاقتصادي للبلد المضيف واداء قطاعاته الاقتصادية . اما المصدر الثالث فهو القروض التي تمنح من الشركة الأم لفروعها في جميع انحاء العالم واما اشكاله متعددة منها [75]:

التدفقات الاستثمارية المباشرة الاحادية التي تأخذ شكلا احاديا في ملكية المشروع لرأس المال الاجنبي الخاص فقط ، والتدفقات الاستثمارية المباشرة الثنائية وتاخذ شكلا ثنائيا تكون فيها ملكية المشروع موزعة بين رأس المال الاجنبي الخاص وراس المال المحلي للقطاع العام أو الخاص وتدفقات الاستثمارية الاجنبية الخاصة بالشركات العابرة القومية التي استطاعت ان تمتد في العالمين المتقدم والنامي فشكلت اتحادات وشركات بين البلدان واصبحت تقود دفة التدفقات الاستثمارية وتوجهها اينما تشاء.

المبحث الخامس

أهمية ومجالات وخصائص الاستثمار الزراعي وتكوين رأس المال

1. 4. 1 أهمية الاستثمار:

يعد الانفاق الاستثماري احد عناصر الناتج القومي الاجمالي وهو اكثر العناصر تعرضاً للتغيرات وعدم الاستقرار، مما يسبب معظم التقلبات في الإنتاج والدخل والتوظيف. ويعد الاستثمار عامل أساسي في تحديد حجم الدخل القومي، فالدخل القومي يتوقف على مقدار الاستثمار وان استقراره أو تقلباته يتوقف على استقرار أو تقلبات الاستثمار ويفسر كل من المضاعف the multiplier ومبدا التزايد (المعجل) the acceleration principle. هذه العلاقة.

ويحظى مفهوم الاستثمار بموقعٍ مهمٍ في الفكر الاقتصادي سواء أكان الفكر القديم أم الحديث فيما يؤديه من دور بارز ومهم في عملية التنمية الاقتصادية وهو جزء من الفعالية الاقتصادية التي تحرك الاقتصاد القومي فأما أن يكون ذا تأثير أيجابي على الاقتصاد القومي أو ذا تأثير سلبي عندما يكون مبني على أسس غير صحيحة فقد يؤدي الى ارتفاع الاسعار والى التضخم اذا لم يكن هناك طاقات معطلة وتعذر توسيع الإنتاج. كما ان زيادة الطلب على السلع الاجنبية ، اذا لم يقابله رصيد كاف من العملات الاجنبية سيؤدي الى

اختلال ميزان المدفوعات وارتفاع الاسعار الداخلية وانخفاض القيمة الخارجية للعملة الوطنية؛ ولذلك نجد انه من الصعوبة تحديد مفهوم محدد للاستثمار فقد ظهرت مفاهيم عديدة تبعاً للوجهة التي يستخدم فيها المفكرين آرائهم. فمن المفكرين الاقتصاديين من يرى أن الاستثمار هو (الفعاليات الاقتصادية التي تستخدم موارد المجتمع للمحافظة على أو زيادة المخزون من الثروة الرأسمالية) .

ويرى بعضهم بانهُ قيمة الإنتاج الذي لم يستهلك، أو هو الزيادة الجديدة للمخزون من الاصول الرأسمالية خلال فترة معينة . أو هو ذلك الجزء من الإنتاج الجاري والواردات التي لم تصدر أو تستهلك وانما تركز على رأس المال العيني في شكل الآلات ومعدات الإنتاجية كما عرفهُ آخرون بأنهُ الأنفاق على تجهيز رأس المال أي الزيادة الصافية الى الموجودات الرأسمالية التي يترتب عليها زيادة في الإنتاج والدخل ولابد من الاشارة هنا الى ان الاستثمار كلمة مرادفة للتراكم الذي يتحقق في ظل النظام الرأسمالي الموسع اي ان التراكم الرأسمالي يمثل الجزء المستثمر من فائض القيمة [76]. وعرف ايضاً بأنه (التضحية بمنفعة حالية يمكن تحقيقها من اشباع استهلاكي حالي من اجل الحصول على منفعة مستقبلية يمكن الحصول عليها من استهلاك مستقبلي اكبر [77]. وعرف آكلي الاستثمار بأنهُ المشتريات أو بناء رجل الاعمال للمصانع والمعدات من كل الانواع فضلاً عن تشييد المساكن الجديدة سواء بواسطة رجال الاعمال أو القطاع العائلي ويسمى مجموع هذه العناصر فضلاً عن المخزون في قطاع الاعمال (الاستثمار المحلي الاجمالي الخاص) واذا خُصِم الاندثار اصبح استثماراً صافياً [78].

ويعرف Kaleck الاستثمار بأنهُ استعمال جزء من الموارد المتاحة للمجتمع لتكوين رأس المال اللازم للإحلال أو التوسع أو لأنشاء وحدات جديدة تستعمل في العملية الإنتاجية لإنتاج السلع والخدمات الأخرى، وان هذا التعريف ينطبق على مفهوم الدول الاشتراكية .

وفي ضوء ما تقدم فأنهُ يمكن القول بان الاستثمار هو عمل اقتصادي ايجابي يترتب عليه زيادة في رؤوس الاموال الثابتة والعاملة إلا أن اهم انواع الاستثمار هو الانفاق على تكوين رؤوس اموال انتاجية ثابتة كالآلات والمكائن والمعدات ووسائل الارواء المختلفة. ويمكن ان نميز بين نوعين من الاستثمار هما الاستثمار العام والاستثمار الخاص.

1. الاستثمار العام:

يقصد بالاستثمار العام الانفاق من قبل الدولة على تكوين رؤوس الاموال الثابتة جديدة أو توسيع القائم منها وزيادة الطاقة الإنتاجية ويبرز اهمية الاستثمار العام في الدول النامية ويكون مهيمناً في الدول الاشتراكية. ففي الدول النامية التي تمتاز بأنخفاض مستوى الدخل بشكل عام والمزرعي منهُ بشكل خاص ولحاجة القطاع الزراعي الى رؤوس اموال ضخمة وخضوعه الى ظروف المخاطرة واللايقين الى جانب ضعف القطاع الخاص الموجود داخل القطاع الزراعي وضعف حوافز الاستثمار الخاص من خارج القطاع، نتيجة لمجموعة من الظروف فضلاً عن طول مدة أسترداد رأس المال المستثمر في القطاع الزراعي. ان كان ذلك سبباً لضرورة تبني الدولة تخصيص الاستثمارات للقطاع الزراعي وتوفير الدعم المالي للقطاع الخاص [79] ففي الدول الاشتراكية فان الاستثمار العام يختلف قليلاً عن الاستثمار العام في الدول النامية فان الدولة التي تمتلك رؤوس الاموال الإنتاجية والمالية ومنها الاراضي بشكل كامل أو تشجيع العمل على تكوين تعاونيات زراعية تمهيداً للانتقال الى الاشتراكية وهنا تقوم الدولة بتوزيع الدخل القومي بين الاستهلاك والاستثمار في الموجودات الرأسمالية والخزين وتتولى الدولة مهمة التخطيط والتنفيذ للاستثمار [80]. ففي الدول النامية التي تمتاز بأنخفاض مستوى الدخل بشكل عام والمزرعي منهُ بشكل خاص ولحاجة القطاع الزراعي الى رؤوس اموال ضخمة وخضوعه الى ظروف المخاطرة واللايقين الى جانب ضعف القطاع الخاص الموجود داخل القطاع الزراعي وضعف حوافز الاستثمار الخاص من خارج القطاع نتيجة لمجموعة من الظروف فضلاً عن طول مدة استرداد رأس المال المستثمر في القطاع الزراعي. ان كان ذلك سبباً لضرورة تبني الدولة تخصيص الاستثمارات للقطاع الزراعي وتوفير الدعم المالي للقطاع الخاص لتحفيزه وتطوره [81].

1. 4. 3 مفهوم الاستثمار الزراعي

هو دمج عوامل الإنتاج المتوفرة في الزراعة وتشغيلها بقصد انتاج مواد زراعية تسد حاجات المستهلكين للحصول على افضل النتائج المختلفة [82]. ويعد الاستثمار في القطاع الزراعي واسعا كلما اتسعت القاعدة الإنتاجية ويمكن القول بأن الزراعة اليوم لاتختلف عن اي صناعة اخرى واصبح المزارع قادرا على اتخاذ القرار بشأن الإنتاج والتسويق وادخال

المكائن والآلات التي تمكنهُ من زيادة الإنتاج وخفض التكاليف [83] وعليه فأن الاستثمار في القطاع الزراعي اخذ بالتوسع والتطور حيث اخذ يشمل [84]:

1. **الاستثمار النقدي:** وهو واسطة للحصول على خدمات عوامل الإنتاج المختلفة وتؤدي الاستثمارات النقدية دوراً مهماً في تسهيل العمليات الإنتاجية والصرف على عوامل الإنتاج المختلفة والتي تستعين بخدماتها من اجل الحصول على منتوج ما سواء كان نباتياً أم حيوانياً.
2. **الاستثمار المادي:** وهو ذلك النوع من الاستثمار الذي يتمثل بكافة وسائل الإنتاج المادية المنتجة من قبل الإنسان وتستعمل في انتاج مستقبلي مثل شبكات الري والبزل والمباني وغيرها.

وعليه فأن الاستثمار الزراعي يعمل على تحقيق تنمية كبيرة في وسائل الإنتاج المختلفة ويعمل على تطويرها ورفع كفاءتها الإنتاجية والى تكوين راس المال المزرعي وزيادته.

1. 4. 4 اهمية الاستثمار الزراعي:

ان اهمية الاستثمار الزراعي تأتي من اهميته في التنمية الزراعية وبالتالي فالتنمية الزراعية تتطرق الى كافة الاجراءات التي تؤدي الى تطوير القوى المنتجة لأحداث الزيادة في انتاج القطاع الزراعي [85]. فالاستثمار في القطاع الزراعي يعد مهما فالقطاع الزراعي هو احد المصادر الرئيسة لحصيلة العملة الاجنبية التي يمكن استعمالها لتأمين مستلزمات الإنتاج وهو احد المصادر الاساسية لمد الصناعة بالمواد الاولية وبالقوى العاملة اللازمة للعملية الإنتاجية عن طريق استغلال الفائض منها [86]. وعليه فان زيادة الاستثمارات الزراعية سوف تؤدي الى تنمية القطاع الزراعي ويتيح للدولة مايأتي:

1. تحقيق الامن الغذائي: تعد الدول النامية ذات مستوى متدنٍ جداً من حيث اشباع كامنة، وذلك لأستحواذ النشويات على نسبة تتراوح بين (60 – 85%) من السعرات الحرارية التي يحصل عليها الفرد في هذه الدول [87].
2. تلبية حاجات القطاع الصناعي من المحاصيل الصناعية مثل مصانع السكر والزيوت النباتية ومصانع التعليب والألبان ومصانع النسيج المختلفة الى المواد الاولية الزراعية[88].

3. العمل على التحول من الاستيراد الى التصدير: يمكن ان يكون للاستثمارات الزراعية دور في تحسين الميزان التجاري وخصوصاً اذا ماعلمنا ان الحاجة الى الغذاء في مختلف العالم هي في زيادة مستمرة مما يعني توفر الاسواق الضرورية لتصريف السلع الزراعية الفائضة عن الحاجة المحلية وخصوصاً في الاقطار العربية التي هي بأمس الحاجة لتلبية أحتياجاتها وضمان استمرارها.
4. دعم الاستقلال الاقتصادي ولذلك فأن مشكلة الغذاء من اهم المشاكل التي تواجه المجتمعات البشرية في الوقت الحاضر التي سوف تتعمق في المستقبل بشكل أكبر مما يهدد الاستقلال السياسي والاقتصادي ومن ثم يضعف الارادة الوطنية وخاصة في البلدان الفقيرة التي لاتستطيع توفير مستلزمات الغذاء الضروري لمجتمعاتها.
5. يمكن للزراعة ان تؤدي الدور الكبير في ايجاد عدد من التوازنات في الهيكل الاقتصادي وذلك انطلاقا من مرونتها في الاستثمار من حيث امكانية:

أ- زيادة انتاجية الزراعة بتكاليف واستثمارات قليلة إذ يوفر استعمال المتاح من الاستثمارات في مجالات الأخرى.

ب- زيادة انتاجية الزراعة عن طريق استعمال المكننة وسحب طاقة العمل لاستعمالها في القطاعات الأخرى [89].

1. 4. 5 مجالات الاستثمار الزراعي:

ما تزال هناك ملايين الدونمات من الاراضي الصالحة للزراعة غير مستغلة وكذا الحال بالنسبة لملايين الامتار المكعبة من المياه الصالحة للزراعة غير مستثمرة وفي الوقت نفسه وجود السوق الكافية لتصريف الإنتاج حيث ان الطلب على اشده للإنتاج الزراعي وان مستوى الاسعار في ارتفاع مستمر مما يخلق دوافع حقيقية ومشجعة لزيادة الاستثمار في هذا القطاع المهم والحيوي فضلاً عن قدرة هذا القطاع في تزويد القطاعات الاخرى باليد العاملة. فضلا عن كل ما تقدم ان القطاع الزراعي يزخر بامكانيات الاستثمار في الصناعات الغذائية كمدخلات ومخرجات وغيرها وغني بمصادر توليد الدخول الثانوية من نشاطات جانبية كما أن العمل الزراعي باعتباره النشاط الرئيسي يخلق فرص تشغيل مضافة وآفاق انتاجية جديدة لتوليد الدخل اضافة امكانيات الاندماج الاجتماعي المترتبة على ذلك [90].

فالاستثمار في القطاع الزراعي ضرولاي لعملية التنمية في عموم البلدان والقطر العراقي على وجه الخصوص ويرجع ذلك الى الدور الذي يتحتم على قطاع الزراعة أن يؤديه لمواجهة تزايد الطلب على الغذاء الذي يصاحب التنمية وخاصة في مراحلها الاولى كنتيجة لزيادة القوة الشرائية لدى قطاعات متزايدة من السكان ذلك الى جانب مد قطاع الصناعة بحاجاته المتزايدة من المواد الاولية ذات الاصل الزراعي [91] .

ان زيادة الاستثمار في القطاع الزراعي الذي يجب ان يكون من اولويات السياسة الاقتصادية لها مبرراتها الاقتصادية والاجتماعية ستكون سبباً في زيادة الإنتاج والإنتاجية من ناحية كما انها ستكون سبباً وشرطا في مواجهة الفقر والاختلال الاقتصادي؛ لان عملية الاستثمار في هذا القطاع ستخلق فرصا لعمل العاطلين في قطاعات اقتصادية اخرى وزيادة دخولهم كما ان زيادة الإنتاج والنمو الاقتصادي في هذا القطاع سيكون لها دور ايجابي على القطاعات الاخرى كما ستنعكس بشكل مباشر على الفقراء لأنّه سيزيد من فرصتهم في الحياة وفاعليتهم ودخولهم في تحسين مهاراتهم وقدراتهم التدريبية ومن ثم انتاجيتهم وعلى وجه العموم يمكن ان تكون مجالات الاستثمار في القطاع الزراعي على الوجه الآتي:

1. الاستثمار في تحسين كفاءة استعمال المياه بدرجة كبيرة من خلال تحسين اساليب ادارة المياه المناسبة وتجميع المياه واستعمال تقانات الري وذلك بهدف الحيلولة من دون تعرية التربة أو تعرضها للاستنزاف الشديد [92] .
2. الاستثمار في اصلاح البنى الارتكازية متمثلة في وسائل الري واستصلاح التربة والمكننة والمواصلات وايصال الخدمات الارشادية والصحية والتعليمية والتدريبية الى المزارعين في الريف مما يخلق دخول مضافة وذها الامر مشروط بأن لايتم بعدم نزوح الايدي العاملة من العمل الزراعي المباشر الى مثل هذه الاعمال الخدمية الا اذا كان ذلك يؤثر على مستوى الإنتاج والإنتاجية [93] .
3. فضلا عن الاستثمارات السابقة هناك استثمارات في تدريب وتأهيل النساء وخاصة بالنسبة للأعمال الصغيرة مثل صناعة الجلود وصناعة السجاد والصناعات الحرفية الأخرى معتمدة في ذلك على مدخلات زراعته مثل (الأصواف، والجلود، والمنتجات الزراعية الأخرى) اذ تعد مدخلات زراعية ومن ثم هي مخرجات صناعية.

وعليه يمكن القول ان الاستثمار في القطاع الزراعي يعد من افضل الاستثمارات على المدى المتوسط والطويل في تحقيق المنافع الاقتصادية والاجتماعية فضلا عن دعم الاقتصاد القومي لما يوفره من مدخلات ضرورية الى القطاع الصناعي لذلك نجد ان دعم تطوير القطاع الزراعي هو دعم لتطوير بقية قطاعات الاقتصاد القومي ولدعم خطط التنمية وعليه يجب اعطاء اولوية ودعم كبير للاستثمار في القطاع الزراعي في كل مفاصل هذا القطاع ومن دون اهمال لأي جانب من جوانبه؛ لأنها تعد حلقة مترابطة. أي الاستثمارات في :

1. الصناعات الغذائية في المشاريع المتوسطة والصغيرة .
2. الصناعات النسيجية والجلود .
3. صناعة الدواجن.

1. 4. 6 خصائص الاستثمار الزراعي:

هناك خصائص عديدة للاستثمار في القطاع الزراعي شأنه في ذلك شان بقية القطاعات الاقتصادية الاخرى ولعل ابرز هذه الخصائص:

1. المخاطرة: ان اهم معوقات الاستثمار في الزراعة هي درجة المخاطرة إذ نجد انه كلما زادت فترة استرداد رأس المال كلما زادت درجة المخاطرة والمخاطرة تظهر نتيجة لظروف عدم التأكد المحيطة بأحتمالات تحقيق أو عدم تحقيق العائد المتوقع [94].
2. ارتفاع التكاليف الثابتة في الزراعة: وهذا يشكل عبئا على رأس المال التشغيلي وتقدر هذه التكاليف حوالي 75% من رأس المال المزرعي وتمثل الارض الزراعية والمباني والآلات ويتحمل المزارع فوائد وصيانة واندثارات رأس المال الثابت سواء انتج ام لم ينتج.
3. توزيع الاصول (الموجودات) في توزيع رأس مال الشركة (المزرعة) الا ان يحقق التوازن أو التقارب اذ تنفرد الارض بأكبر قيمة من مجموع الموجودات.
4. صعوبة تقييم الاستثمار الزراعي من وجهة النظر المحاسبية لاستعمال الحسابات المختلفة [95] .
5. تعرض الإنتاج الزراعي للاستهلاك الذاتي اذ ان من ضمن مؤشرات الاحجام عن الاستثمار في القطاع الزراعي هو عدم امكانية قياس كفاءة الاستثمار وبدقة وعدم التعرف على امكانية الحصول على العائد المتوقع.

6.قلة البحوث العلمية الزراعية: إذ يعاني القطاع الزراعي في معظم الدول النامية من قلة البحوث العلمية بسبب قلة رؤوس الاموال المخصصة لأجراء البحوث الزراعية وكذلك عدم وجود الكفاءات العلمية اللازمة وعدم توفر مراكز البحوث المجهزة للدراسات الزراعية وقلة الدعم المعنوي [96] .

7.مشكلة الاسعار: اذ ان اشتراك منتج في انتاج اكثر من صنف كالقمح ينتج التبن والحبوب والاغنام تنتج اللحم ، الجلود ، الأصواف...الخ فيصعب تسعير المنتجات الزراعية وفقا للكلفة اذ يصعب تحديد كلفة كل منتوج بدقة وعلى انفراد.

1. 4. 7 محددات الاستثمار الزراعي:

هناك عدد من محددات الاستثمار ولعل اهمها:

1. معدل سعر الفائدة والكفاية الحدية لرأس المال .
2. دور التوقعات .
3. طول فترة الاسترداد.
4. التقدم التكنولوجي .
5. الظروف المؤسساتية .
6. الاستثمار في المخزون السلعي .
7. التقادم .
8. الفساد الاداري والمالي.

أولاً: معدل سعر الفائدة والكفاية الحدية لرأس المال.

ان تحديد حجم الاستثمار يتوقف على المقارنة التي يجريها المستثمرون بين سعر الفائدة والكفاية الحدية لرأس المال. فيقارن كل مستثمر قبل شروعه بالاستثمار بين ما سيدفعهُ ثمناً للحصول على رأس المال (سعر الفائدة) ومجموع الدخول المتلاحقة التي يتوقع الحصول عليها فاذا كان سعر الفائدة لراس المال التي سيدفعها المنتجون لغرض الاستثمار يزيد على الكفاية الحدية لراس المال فعندئذ يمتنع المنتجون امتناعا تاما عن زيادة الاستثمار والعكس صحيح. ان المنشأة في بعض الاحيان تشتري السلع الرأسمالية عن طريق الاقتراض واحيانا اخرى تستعمل الثروة التي تملكها أو العوائد التي تحصل عليها لتوفير تلك السلع في حالة استعمال الموارد الداخلية فان سعر الفائدة يمثل جزء من تكاليف الفرص البديلة وذلك لان هذه المنشاة من الممكن ان تقرض الاموال التي تملكها

وفي هذه الحالة فان سعر الفائدة يعني انخفاض تكاليف الفرص البديلة لأي مشروع استثماري [97] . وبتعبير آخر في حالة الأقتراض فأن على المنتج ان يدفع معدل الفائدة الجاري للقروض، وهذا المعدل هو الكلفة المالية financial cost الداخلة في القرار الاستثماري الجديد. ومعدل الفائدة الجاري في السوق يعد مقياساً لكلفة الفرصة المتضمنة في استعمال الاموال لشراء السلع الرأسمالية اي ان سعر الفائدة يمثل تكاليف الفرص البديلة فاذا كان الربح المتوقع يزيد على معدل الفائدة فلا يقدم على هذا الاستثمار وربط (كينز) بين الايراد المتوقع من السلعة الرأسمالية وسعر عرضها (وهو قيمة الوحدة الرأسمالية الجديدة الاضافية) وسماها بالكفاية الحدية لرأس المال [98] .

فالكفاية الحدية لرأس المال = الايراد المتوقع ÷ سعر العرض (كلفة السعلة الرأسمالية الجديدة) × 100%

ويكتب على شكل نسبة مئوية ويقارن بسعر الفائدة لمعرفة ما اذا كان الاستثمار مربحا ام لا فاذا كانت الكفاية الحدية لرأس المال اعلى من معدل الفائدة فانه من المربح الاقدام على الاستثمار الجديد اما اذا كان العكس فان المنظم لايقدم على هذا الاستثمار. هذا النموذج يوضح كيف يعتمد الاستثمار على سعر الفائدة فان انخفاض معدل سعر الفائدة الحقيقي يخفض تكاليف رأس المال الحقيقية ولهذا يزداد مقدار الربح من امتلاك راس المال وكذلك يزداد الحافز على زيادة تراكم رأس المال اما زيادة معدل سعر الفائدة الحقيقي يؤدي الى زيادة التكاليف ويقود المنشأة الى تخفيض استثمارها. ولهذا السبب يرتبط الاستثمار بعلاقة عكسية مع معدل سعر الفائدة الحقيقي كما موضح بالشكل (2):

الشكل (2) العلاقة بين الاستثمار وسعر الفائدة

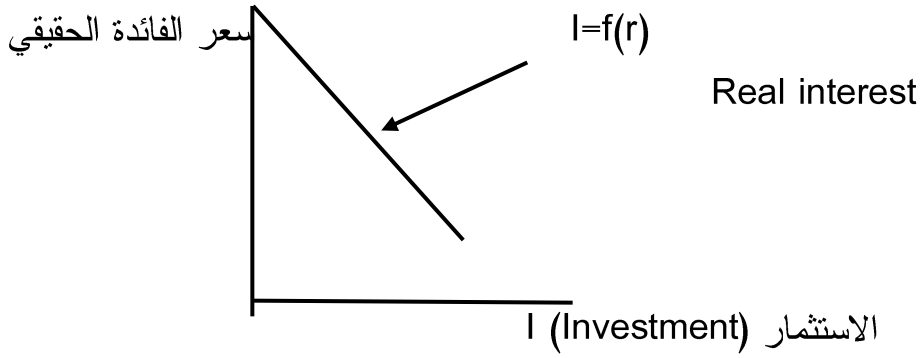

المصدر: Michael and Divide. Economics

ومن الممكن ان يحدث انتقال منحني الاستثمار الى الاعلى كما موضح في شكل (3) وهذا الانتقال هو نتيجة لزيادة الناتج الحدي لرأس المال الذي يزيد من ارباح

الاستثماروقد يعود السبب في ارتفاع الناتج الحدي لرأس المال الى ظهور الاختراعات الجديدة وكذلك بسبب الاستثمار.

الشكل (3) انتقال منحني الاستثمار الى الاعلى

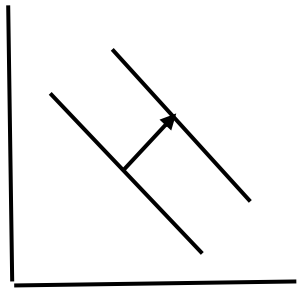

المصدر: Michael and Divide. Economics

ثانياً: دور التوقعات Expectations :

تعد التوقعات من اهم العوامل الداخلة في قرار الاستثمار المسبب ومن الواضح ان التوقعات ذات طابع ذاتي؛ لأنها تتألف من تصورات المنظمين بشأن المستقبل والمستقبل شيء مجهول ويعتقد كينز Keynze ان الاستثمار يتأثر بالتوقعات الطويلة الأمد[1]. فاذا كانت التوقعات متفائلة اقدم رجال الاعمال على الاستثمار حتى لو ارتفع سعر الفائدة واذا كانت التوقعات متشائمة احجم رجال الاعمال عن الاستثمار على الرغم من انخفاض سعر الفائدة ويمكن ان نرى ذلك من خلال الشكل البياني (4) إذ يمثل (D2I2) منحني الطلب الاستثماري بالنسبة للمتشائمين بينما يمثل (D1I1) الطلب الاستثماري للمتفائلين. إذ يصل المستثمرون المتفائلون الى حجم I1 عند سعر الفائدة نفسه 10% I1 بينما المستثمرون المتشائمون لايصلون الى هذا الحجم من الاستثمار الا اذا كان سعر الفائدة 5%. ان رجال الاعمال لايكونون على نمط واحد من حيث التفاؤل والتشاؤم ولاينقسمون الى فريقين بنفس الدرجة من التفاؤل أو التشائم؛ لذلك فان حجم الاستثمار يكون بين 10و I1 [99].

شكل (4) العلاقة بين التوقعات المتفائلة والمتشائمة وسعر الفائدة

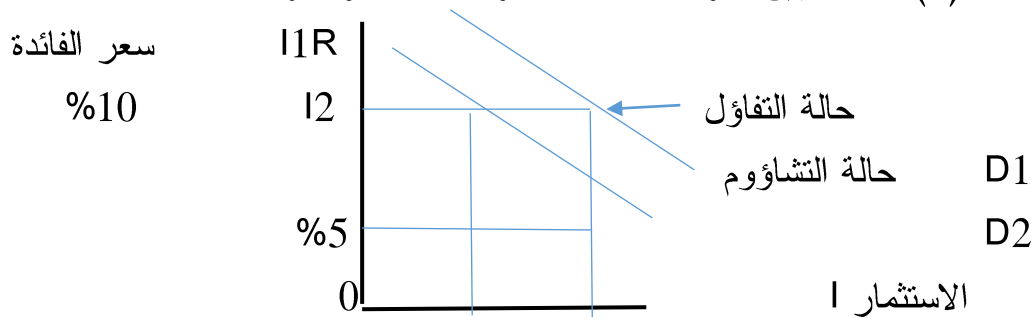

المصدر: بديع جميل القدو: مبادئ الاقتصاد الكلي ص139

فقد أكد كينز على دور التوقعات في التأثير في حجم الاستثمار ومن ثم في الاستعمال والإنتاج والدخل وعد التوقعات عاملا مستقلا ومتغيرا له اكبر الاثر في حجم الاستثمار [100].

ثالثا: طول فترة الأسترداد: Pay – off Period

تعرف فترة الاسترداد هي المدة ما بين اقتراض وتخصيص مبلغ الاستثمار (اي البدء بحساب الفوائد على مبلغ الاستثمار) يسترد مبلغ الاستثمار من عوائده التي يحققها بعد البدء بالإنتاج فاذا كانت فترة الاسترداد قصيرة فان توقعات المنظمين قد تكون اقرب الى الواقع مما لو كانت الفترة طويلة، وان ذلك يجعل حسابات المنظمين لعوائد رأس المال دقيقة ومهمة في اتخاذ القرار ومن ثم ليكون السعر الفائدة اثر اكبر في اتخاذ قرار الاستثمار، فاذا كانت فترة الاسترداد قصيرة فان حجم الاستثمار سيتأثر بمقدار سعر الفائدة السائد في السوق؛ لذا فأنه كلما ازدادت فترة الاسترداد قلت اهمية المقارنة بين سعر الفائدة الحالية والكفاية الحدية لرأس المال فتقل مرونة منحني الطلب الاستثماري (DI) بالنسبة لسعر الفائدة كما في الشكل (4A) وتكون مرونة الطلب عالية اذا قلت فترة الاسترداد كما في الشكل (4B) ، لان المنظم يستطيع تقدير الكفاية الحدية لرأس المال بدقة ويقارنها بسعر الفائدة السائد في السوق متأثر قراره بالسعر[101] .

الشكل (4B) فترة استرداد قصيرة الأجل

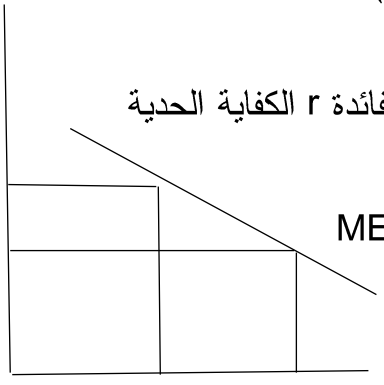

الشكل (4A) فترة استرداد طويلة الاجل

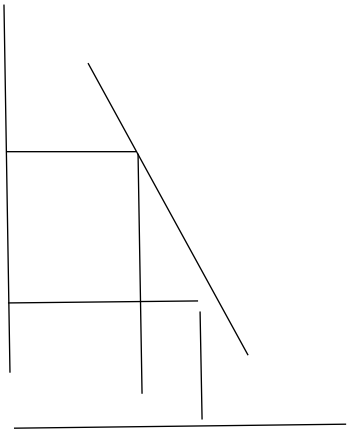

المصدر: عبد السلام ياسين الادريس: التحليل الاقتصادي الكلي ،ص258 .

رابعاً: التقدم التكنولوجي:

يتفق معظم الاقتصاديين على ان تغير التقنية Technology من اهم العوامل المحددة للاستثمار إذ ان مفهوم التقنية يعتبر قريبا جدا من عملية الإنتاج إذ انه يتضمن

تحولا في دالة الإنتاج اي العلاقة الفنية بين العناصر الداخلة inputs ارض، عمل راس المال تنظيم وبين الناتج من السلع المختلفة outputs. اما الابداع فانه يتعلق بالبضائع المستحدثة وبالطرق الجديدة لإنتاج البضائع القديمة وعليه فقد يتطلب ادخال منتوج جديد الى السوق أو تطوير سوق جديدة استثمارا جديدا [102] . يؤدي الاستثمار في البحث والتطوير الى زيادة انتاج عوامل الإنتاج الرئيسة في النشاط الزراعي والسعي لزيادتها اذ من خلال البحوث المنظمة والمستمرة تمكنت الدول المتقدمة من زيادة انتاجية الموارد المتاحة لها والانتقال المستمر من دالة الإنتاج الى اخرى يكون فيها متوسط الإنتاج والإنتاجية الحدية لعوامل الإنتاج التي تكون نادرة نسبيا اعلى مما هي عليه في دوال الإنتاج السابقة ولاشك بان العنصر الديناميكي وراء التطور الزراعي [103] . وعليه فإن زيادة الاستثمارات يؤدي الى اكتشاف طرق جديدة للإنتاج ويقود الى استحداث استعمالات جديدة للسلع وكذلك خدمات جديدة مثل خدمة الانترنت والحاسوب ومالها من خدمة في استعمال البيانات ومعالجتها.

خامساً: الظروف المؤسساتية:

ويقصد بها المؤسسات القانونية والاجتماعية والاقتصادية وحتى الدينية الموجودة في المجتمع مثلا قد تسمع قوانين الضرائب باحتساب الفوائد على القروض المستثمرة في شراء رأس المال جزءا من كلفة الإنتاج ومن ثم تُعفيها من الضريبة وبذلك فان نسبة معينة من الفوائد تخصم من الضرائب المستحقة على المشروع فيقل اثر سعر الفائدة على قرار الاستثمار ثم ان بعض الدول تصدر قوانين تحدد بها سعر الفائدة من جهة تقنن الاستثمار لغرض توجيهه الى انواع معينة من الاستثمار وعلى اساس الحصص[104].

فقد تقرر الحكومة بالقيام بالاستثمار معين عند اخذها بالحسبان المنافع الاجتماعية التي تحقق في الاقتصاد دون الاعتماد على العوائد النقدية المتوقعة عن قيام مثل هذه المشاريع فقد تقوم الحكومة باستثمار يظهر خسارة النقدية الا انه يستوجب الاهتمام من وجهة النظر الاجتماعية بسبب تقديمها منافع أخرى من غير أن تُعطى دخلاً نقدياً [105] .

سادساً: الاستثمار في المخزون السلعي:

يتأثر الاستثمار في الزيادة بالمخزون السلعي اقل من اي نوع بالاستثمار الاخرى بسعر الفائدة ان كان يتأثر اصلا. يتخذ المنظم قراراته في زيادة المخزون السلعي بعوامل تتعلق بالعرض والطلب على السلع النهائية ومصادر تجهيز المواد الاولية والسلع الوسيطة

وطبيعة هذه الموارد. فالسلع الزراعية سواء أكانت سلعا نهائية للاستهلاك أم مواد أولية للصناعات، كما أن المنشآت الخدمية معظمها غير قابلة للخزن الا لمدة قصيرة وبكميات محدودة [106] .

سابعا: التقادم:

يعتمد تأثير الاندثار أو التقادم على [107]:

1. حجم الخزين الرأسمالي
2. عمر الخزين
3. التوسع في التغيرات التكنلوجية

ان حجم الاستثمار يتأثر بنفقات استبدال الموجودات الرأسمالية .

الهوامش والمصادر :

(1) الأمام العلامة أبو الفضل جمال الدين بن مكرم أبن منظور الأفريقي المصري، لسان العرب، دار صادر للطباعة والنشر، ودار بيروت للطباعة والنشر ، بيروت ، 1388هـــ،1968م،المجلد الرابع حرف الراء فصل التاء،(ص106،107) وسيشار اليه فيما بعد: أبن منظور ،لسان العرب .

(2) أبراهيم أنيس وآخرون ، المعجم الوسيط أشرف على الطبع حسن عطيه ومحمد شوقي أمين، ط2، ج1، ص100 باب الراء، وسيشار اليه فيما بعد: أبراهيم أنيس وآخرون، المعجم الوسيط.

(3) عبد الله البستاني اللبناني، فاكهة البستان، المطبعة الأميركانية – بيروت،1930ص168.باب الراء، وسيشار اليه فيما بعد، البستاني ، فاكهة البستان.

(4) حسين علي الرفاعي ، خلاصة الاقتصاد السياسي ،مطبعة الترقي بشارع الساحة بمصر، 1928، ص(184،185) وسيشار اليه فيما بعد: حسين علي، خلاصة الاقتصاد السياسي .

(5) المرجع السابق .

(6) حسين علي ، خلاصة الاقتصاد السياسي ، ص192.

(7) عبد الله المالكي، تدابير تشجيع رؤوس الاموال العربية في المشاريع الصناعية والسياحية والعمرانية الأردنية، مجلس البحث العلمي الأردني،ط1،1974،عمان/الأردن. ص14. وسيشار اليه فيما بعد: عبد الله المالكي ،تدابير تشجيع رؤوس الأموال .

(8) سيد الهواري، الاستثمار والتمويل، مكتبة عين شمس/القاهرة.ص43 . وسيشار اليه فيما بعد: الهواري، الاستثمار والتمويل.

(9) المرجع السابق.

(10) سعد ماهر حمزة، علم الاقتصاد، إدارة المعارف بمصر،القاهرة،ص60 وسيشار اليه فيما بعد: سعد ماهر، علم الاقتصاد.

(11) حسين عمر ،موسوعة المصطلحات الاقتصادية ، ص3 .

(12) لمزيد من الأطلاع ، أنظر: العبادي، الملكية ، ص 96 – 108 . وشوقي دنيا، تمويل التنمية ، ص(98).

(13) أنظر: محمد فارس بركات، الجامع لمواضيع آيات القرآن، الطبعة الرابعة بيروت، دار قتيبة 1985.

(14) سورة البقرة ، الآية 198 .

(15) أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت 310هـــ) ، جامع البيان عن تأويل أي القرآن ، الطبعة الثالثة ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر ، 1968، ج2، ص282 . وسيشار اليه فيما بعد. تفسير الطبري .

(16) سورة هود ، الآية 61 .

(17) الأمام الجليل عماد الدين أبو الفداء أسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي ، ت (774هـ)، تفسير القرآن العظيم، دار المعرفة، بيروت – لبنان ، ج2، ص450 وسيشار اليه فيما بعد: تفسير أبن كثير .

(18) أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق أبو أسحق أبراهيم أطفيش،ج9 ، ص56 . وسيشار اليه فيما بعد: تفسير القرطبي .

(19) أنظر: محمد المبارك، نظام الإسلام – الاقتصاد مبادىء وقواعد عامة، ط3، 1980، دار الفكر، بيروت، ص20 وما بعدها. وسيشار اليه فيما بعد، محمد المبارك، نظام الإسلام. وأنظر أيضاً: العبادي، الملكية، ص 403 وما بعدها.

(20) سورة الأعراف الآية 32.

(21) الشاطبي، المرافقات، ج2، ص331 .

(22) سورة الأنعام، الآية 165 .

(23) سورة البقرة ، الآية 30.

(24) شوقي احمد دنيا دروس في الاقتصاد الإسلامي – النظرية الاقتصادية من منظور إسلامي، ط1984،1، ص52 . وسيشار اليه فيما بعد: شوقي دنيا، دروس في الاقتصاد الإسلامي.

(25) سورة الملك ، الآية 15.

(26) أبن منظور، لسان العرب، ج(8) ص(141)، فصل الزاي حرف العين .

(27) سورة الواقعة، الآيتان (63، 64) .

(28) ابراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط، ج1، ص393.

(29) بطرس البستاني، قطر المحيط، مكتبة لبنان، ج1،ص839، 840 .

(30) محمد سعيد الفتيح، مبادىء الاقتصاد الزراعي، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، ط2، 1980، ص23 وسيشار اليه فيما بعد: محمد سعيد الفتيح، مبادىء الاقتصاد الزراعي .

(31) المرجع السابق، ص23 .

(32) لجنة من الباحثين والعلماء العرب برئاسة محمد شفيق غربال، الموسوعة العربية الميسرة، دار نهضة لبنان للطباعة والنشر، بيروت – لبنان 1986 ص922. وسيشار اليه فيما بعد، الموسوعة العربية الميسرة .

(33) محمد سعيد الفتيح ، مبادىء الاقتصاد الزراعي ص23 – 24 وانظر ايضا:عبد الرحمن المالكي، السياسة الاقتصادية المثلى ،ص47.

(34) سورة يس الآيات (33 –35) .

(35) الخوارزمي، تفسير الكشاف ، ج3، ص321 – 322 .

(36) القرطبي، الجامع لاحكام القرآن ،ج15 ، ص(25، 26)

(37) عوض بن عوض يسلم: مصدر سابق ص8.

(38) أسوان عبد القادر زيدان: مصدر سابق ص8.
(39) عائدة فوزي احمد الوادي: مصدر سابق ، ص62.
(40) خزعل البيرماني: الدخل القومي والاستعمال ، الطبعة الاولى ، بغداد ، مطبعة بسمان الاعظمي، 1968 ، ص157 – 158 .
(41) Marginal efficiency of investment
(42) عبد الجبار حمد السبهاني : مصدر سابق ، 135
(43) عبد السلام الادريسي : مصدر سابق ص252 .
(44) صقر احمد صقر: النظرية الاقتصادية الكلية، وكالة المطبوعات دار غريب للطباعة 1983 ص238 .
(45) اسوان عبد القادر زيدان: مصدر سابق ص13.
(46) سالم توفيق النجفي : التنمية الاقتصادية الزراعية ، مصدر سابق ص111
(47) عائدة فوزي احمد الوادي : مصدر سابق ص72.
(48) سالم توفيق النجفي : التنمية الاقتصادية الزراعية ، مصدر سابق ص111.
(49) عائدة فوزي احمد الوادي : مصدر سابق ص72.
(50) اسوان عبد القادر زيدان: مصدر سابق ص14
(51) شارل بتلهايم: التخطيط والتنمية "ترجمة د.اسماعيل صبري عبد الله ، الطبعة الثانية،مصر ، دار المعارف ،1966 ،ص59
(52) Ibid. Gerald Meier. pp:337
(53) محمد باقر الموسوي، الفكر الاقتصادي في نهج البلاغة، الطبعة الاولى ، مؤسسة الثقلين الثقافية، 1997 ،ص252
(54) محمد بشير عليه ، القاموس الاقتصادي ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت، 1985،ص32
(55) صقر احمد صقر، النظرية الاقتصادية الكلية، الطبعة الثانية 1983 ، وكالة المطبوعات ، شارع فهد السالم ،الكويت،ص228
(56) فيلتشنيسكي، علم الاقتصاد الاشتراكي ، ترجمة محمد صقر، دار التقدم العربي، ودمشق ،1973، ص71
(57) ولتر رو ستون، أفول السيادة، كيف تحول ثروة المعلومات عالمنا ، سمير عزت نصار وجورج خوري ، مراجعة ، ابراهيم ابو عرقوب ، دار النشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، ص96 .
(58) الامم المتحدة ، مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية تقرير ((اقل البلدان نموا لعام 2000)) نيويورك 2001،ص41 – 42
(59) احمد زكريا صيام ، مبادىء الاستثمار ، دار المناهج للنشر والتوزيع عمان ،1997 ، ص19
(60) المصدر السابق
(61) احمد قاسم الاحمد ، اثر قانون تشجيع الاستثمار على الاقتصاد الاردني ، الجمعية العلمية الملكية، الدائرة الاقتصادية ، عمان 1980 ص2.
(62) عبد الله المالكي ، تدابير تشجيع استثمار رؤوس الاموال العربية في المشاريع الصناعية والسياحية والعمرانية الاردنية ، عمان ، الطبعة الاولى 1974 ، ص16
(63) جيل برتان، الاستثمار الدولي ، ترجمة علي مقلد ، منشورات عويدات ، بيروت ، الطبعة الثانية، 1982 ، ص10 –11

(64) أهم تلك الدراسات : رمزي زكي ، بحوث في ديون مصر الخارجية ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، الطبعة الاولى ، 1985 ، ص197 – 262

(65) مطانيوس حبيب ، التنمية الاقتصادية ، جامعة دمشق ، 2000 ص256

(66) ادريانو بنيايون ، العولمة نقيض التنمية ، ت ، جعفر علي حسين ، بيت الحكمة ، بغداد ، الطبعة الاولى، 2002 ،ص

(67) تيسير الرداوي ، التنمية الاقنصادية ، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية ، جامعة حلب ، 1984 ، ص253

(68) كامل بكري ، التنمية الاقتصادية ، الدار الجامعية ، بيروت 1988 ص 106 – 107.

(69) مطانيوس حبيب ، مصدر سابق ص276

(70) محمد عبد الشفيع قضية التصنيع في اطار النظام العالمي الجديد ، دار الوحدة للطباعة والنشر ، الاسكندرية 1987 ص161.

(71) J.Starke. the convention of 1965 of the settlements of investments disputes between states and nations of the other states protection and encouragement of the private foreign investment Canberra 1976 P.13

(72) جيل برتان ، مصدر سابق ص11

(73) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، الحوافز الممنوحة للاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية ، تونس ،1997 ص17.

(74) سرمد كوكب جميل، الاتجاهات الحديثة في مالية الاعمال الدولية، دار الحامد للنشر، عمان ، الاردن ، 2001 ص168 – 169.

(75) رمزي زكي، ازمة الديون الخارجية، رؤية العالم الثالث الهئية العامة المصرية للكتاب ، القاهرة، مصر ، 1978 ص 316 – 319.

(76) عائدة فوزي احمد الوادي: اثر التخصيصات والاقراض الحكومي في الاستثمار الاجمالي الزراعي في العراق للمدة (1974 – 1994) ، (اطروحة الدكتوراه) ، جامعة بغداد ، كلية الزراعة 2007 ص48.

(77) R.L. He lbroner. Understanding macroeconomics prentice – Hall lne. 1965.p77.

(78) اسماعيل محمد هاشم: التحليل الكلي والدورات التجارية ، مصر ، دار الجامعات المصرية ، 1974 ، ص117 .

(79) اسامة كاظم جبارة العكيلي: تأثير الاستثمار في البنية التحتية على نمو انتاجية الموارد في الزراعة العراقية (أطروحة الدكتوراه) جامعة بغداد ، كلية الزراعة ، 2008 ، ص35.

(80) عائدة فوزي احمد الوادي: مصدر سابق ، ص55.

(81) اسمه كاظم جبارة العكيلي : مصدر سابق ، ص35 .

(82) محمود ياسين: الاستثمار ،2009 الموقع على الانترنت www.arab.ency.com

(83) اسوان عبد القادر زيدان: دراسة اقتصادية لبيان اثر الاستثمار الزراعي في نمو القطاع الزراعي في العراق للمدة من 1980 – 2000 (رسالة الماجستير) ، جامعة الموصل ، كلية الزراعة والغابات ، 2005 ، ص2 .

(84) عبد الوهاب مطر الداهري: مصدر سابق، ص81 .

(85) عبد الوهاب مطر الداهري: دراسات في اقتصاديات الوطن العربي ، الطبعة الاولى ، ص196.

(86) طلال عبد الستار الخطيب: محمد رضا عبد العظيم ، وآخرون (القطاع الزراعي في العراق في الظروف الراهنة) ، مجلة كلية الادارة والاقتصاد ، العدد الاول ، السنة الثالثة ، 1987 ص81 .

(87) اسوان عبد القادر زيدان: مصدر سابق ص3 .

(88) مجذاب بدر العناد: (تطور القطاع الزراعي في العراق خلال فترة الحرب) مجلة كلية الادارة والاقتصاد، العدد الأول، السنة الثالثة، 1987) ، ص42 .

(89) تحية عيسى: تمويل الاستثمار الزراعي الجزائري ، (رسالة الماجستير) ، جامعة بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد 1983 ص14.

(90) اسوان عبد القادر زيدان: مصدر سابق ص4 .

(91) سناء عبد الله العمري: (انتاج واستهلاك الحنطة في العراق 1950 – 1980) ، مجلة البحوث الاقتصادية والادارية العدد الاول ، السنة الثامنة، 1980 ، ص275.

(92) الامانة العامة لاتحاد الغرف العربية ، مجلة دراسات اقتصادية ، الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعات الغذائية للبلاد العربية ، الدوحة ، نيسان 1994 ، ص237.

(93) اسوان عبد القادر زيدان: مصدر سابق ص5 .

(94) ايهاب مقابله: مصدر سابق .

(95) تحيه عيسى: مصدر سابق ، ص25 – 27.

(96) سيف سالم القابدي: الجغرافية الاقتصادية ، جامعة الامارات العربية المتحدة، الطبعة الاولى، مكتبة الفلاح، 2003 ص23.

(97) عائدة فوزي احمد الوادي: مصدر سابق، ص80.

(98) Michael and Divide. Economics. 1992. pp:631.

(99) بديع جميل القدو: مبادىء الاقتصاد الكلي ، الطبعة الاولى ، جامعة بغداد، مطبعة المعارف ، 1969 ص139 .

(100) عبد المنعم السيد علي: اقتصاديات النقود والمصارف الجزء الاول ، جامعة الموصل ، ص241.

(101) عبد السلام ياسين الادريس: التحليل الاقتصادي الكلي، جامعة البصرة ، كلية الادارة والاقتصاد، 1986،ص258.

(102) بديع جميل القدو: مصدر سابق، ص120 .

(103) سالم توفيق النجيفي واخرون، التخطيط الزراعي، تخطيط التنمية والسياسة الزراعية، جامعة الموصل، دار الكتب 1989 ص243 – 244.

(104) عبد السلام ياسين الادريس: مصدر سابق، ص260 –261.

(105) A.P lerner. Economics of employment (N.Y) me fraw hill book. Ine. 1951: pp.91

(106) عبد السلام ياسين الادريسي: مصدر سابق ص261 .

(107) عائدة فوزي احمد الوادي: مصدر سابق، ص85.